مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦١٦

الخميس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تفروف	(بلغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	أيرلندا	السيد كور
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بيلينغا – إيبوتو
	كولومبيا	السيد بالدييبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كنينغهام

جدول الأعمال

النظر في مشروع تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة

02-60542 (A)
0260542

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

النظر في مشروع تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة، الذي أعدت الأمانة العامة مشروعه.

معروض على أعضاء المجلس مشروع تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، كما عممه الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بتاريخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢، مع التصويب الملحق به.

وأود أن أعرب عن التقدير للأمانة العامة على العمل الذي أنجزته بإعداد هذا التقرير الوقائعي.

ونظرا لعدم وجود قائمة متكلمين لهذه الجلسة، فإنني أدعو أعضاء المجلس الذين يودون أن يتكلموا إلى إبلاغ الأمانة العامة بذلك من الآن.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام المساعد للشؤون السياسية الذي سيدلي ببيان استهلالي.

السيد كالومو (الأمين العام المساعد للشؤون السياسية) (تكلم بالانكليزية): إن مشروع التقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، قد أعدته الأمانة العامة بموجب الشكل المنقح الذي وافق عليه مجلس الأمن في عام ٢٠٠٢.

ويوفر شكل مشروع التقرير المعروض على المجلس دليلا لأنشطة المجلس في شكل مختصر. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن هذا هو أول تقرير يُعد وفقا لأحكام المذكرة المقدمة من رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، الواردة في الوثيقة S/2002/199، والتي تهدف إلى تحسين نوعية التقرير وأخذ الآراء المعرب عنها بشأن الشكل السابق للتقرير في الاعتبار.

وتتصف مقدمة التقرير بأهمية خاصة إذ أنها تتضمن ملخصا تحليليا لأعمال المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وقد عممت مشروع التقرير بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بصفتي الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على أعضاء مجلس الأمن الحاليين وعلى الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بغية استعراضه والتعليق عليه، إن كان ثمة أي تعليق.

ومعروض على المجلس أيضا تصويب يتضمن تعديلا طلبه أحد الأعضاء في المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أشكر الأمانة العامة على إعداد مشروع التقرير هذا في الوقت المناسب.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس ممن يودون الإدلاء بآرائهم بشأن مشروع التقرير.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر السيد كالومو على عرض التقرير. كما أود أن أبدأ قائلا إن جلسة اليوم جلسة تاريخية نوعا ما. فهذه، في رأينا، هي المرة الأولى التي سيناقش فيها أعضاء المجلس التقرير السنوي علنا قبل تقديمه إلى الجمعية العامة للنظر فيه. كما أن رئيس مجلس الأمن سيشير إلى المحضر الحرفي المؤقت لهذه الجلسة عندما يقدم التقرير إلى الجمعية

العامة. وآمل أن يعلل هذا لزملائنا سبب إدلائي ببيان أطول من المعتاد قليلا، لأنني إن لم أدل بهذا البيان، فلن يسجل في المحاضر الحرفية المؤقتة.

إننا نعتبر أن الشكل الجديد للتقرير السنوي قد صوب بالفعل عيبا في الطريقة التي كانت تقدم بها تقارير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في السابق، وقد ذُكِر هذا العيب، بالمصادفة، في "الكتاب المقدس" لمجلس الأمن، وهو من مطبوعات "Bailey and Daws" كما نعرف.

لقد ذكرت مطبوعة بايلي وداس

"...وبينما يوفر التقرير في شكله الحالي فرصة لأعضاء الأمم المتحدة للإعراب عن شواغل إزاء أعمال المجلس خلال الأشهر الإثني عشر الماضية، فهو يفعل القليل جدا لتيسير الإعراب عن هذه الشواغل". (إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الطبعة الثالثة، الصفحة ٢٩٠ بالانكليزية).

وآمل أن نكون قد انتهينا من هذه المشكلة.

نحن وزملاءنا مسرورون بأننا قد قدمنا إسهامات صغيرة من أجل تحسين شكل التقرير وما جاء فيه. وقد انخفض حجم التقرير انخفاضا كبيراً، من ٥٧١ صفحة إلى قرابة ٢٩١ صفحة، وكما ذكر السيد كالوموه، صدر تصويب في اللحظة الأخيرة استطاع اختصار ٩٠ صفحة. وكل صفحة نختصرها توفر علينا قرابة ألف دولار أمريكي، وبهذا نكون قد وفرنا قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ دولار هذا العام في إعداد هذا التقرير.

وفي نفس الوقت، هناك المزيد من المعلومات الإحصائية بشأن مداولات المجلس وأنشطته. وعلى نفس القدر من الأهمية، توجد لمحة عامة تحليلية في مقدمة التقرير. ولن نتطرق إلى تفاصيل التغييرات الحاصلة؛ عوضا عن ذلك، فقد ألحقنا مذكرة توضيحية بنص التقرير نأمل أن توضح جميع التحسينات في الشكل الجديد. واعتقدنا أنه من المفيد وجود سجل عام لهذه التغييرات.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بزميلتي كريستين لي التي كما تعلمون، عملت جاهدة في إعداد هذا التقرير، مثلها في ذلك مثل العديد من زملائكم وخبرائكم، بغية إصدار الشكل المنقح.

وقد يصاب بالدهشة العديد من مراقبي المجلس الجالسين في الخارج لأننا قضينا وقتا طويلا لتقديم تفاصيل هذه التغييرات والتحسينات الصغيرة . وينبغي أن نفسر لماذا ذكرنا هذه التجديدات. فبعد ٢١ شهراً أمضيناها في المجلس، اكتشفنا أن مجلس الأمن، وربما ببعض التبريرات، هو من أكثر المؤسسات المحافظة في العالم اليوم. وفي الجمعية العامة، سيحاول الأمين العام هذه السنة غرس روح الإصلاح في الجمعية العامة، بما في ذلك الهيئات الفرعية، والأمانة العامة على السواء.

ولكن روح الإصلاح هذه لم تتزل على المجلس بعد بصورة تامة. فقد لاحظنا أن المجلس محافظ بصورة خاصة في أساليب عمله وإجراءاته. على سبيل المثال، رغم جهودنا للضغط على الفريق العامل المعني بإجراءات المجلس وأساليب عمله من أجل عقد جلسات عادية، فقد عقد هذا الفريق ست جلسات لا غير خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد حاولنا أيضاً إضفاء الصبغة الرسمية على نظام سحب الأسماء لتحديد قائمة المتكلمين في الجلسات العلنية. ولم ننجح حتى الآن. وبالمثل، فمن الجدير بالملاحظة أن النظام الداخلي للمجلس ما زال مؤقتا بعد ٥٧ عاما. وعلى نفس القدر من الأهمية، وآمل أن تكون هذه نقطة رئيسية، فعلى الرغم من تنوع أشكال جلسات المجلس، ليس هناك اتفاق على تسميتها وطرائقها. وبعد التكلم مع زملاء من خارج المجلس، يمكنني القول إن هناك قدرا كبيرا من اللبس حول

معاني عبارات: جلسة مفتوحة، وجلسة مغلقة وجلسة سرية مفتوحة، وما إلى ذلك. وأرى أن الوقت قد حان لتوحيد المسميات.

إن عزوف المجلس عن ترسيخ عمل الفريق العامل المعني بالإجراءات وأساليب العمل مثير للبس، وذلك لأنه قد أدخلت تحسينات كبيرة على أساليب عمل المجلس. فعلى سبيل المثال، أسس المجلس آليات جديدة للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وعقد جلسات علنية للمناقشات الختامية كي تستطيع الدول المساهمة بقوات وسائر أعضاء الأمم المتحدة تبادل وجهات النظر والتفاعل بأسلوب صريح ومفتوح مع أعضاء المجلس. وقدرت الدول المساهمة بقوات هذه التغييرات.

وقد تم إنشاء موقع دائم على شبكة الإنترنت خاص بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كي يستطيع غير أعضاء المجلس الحصول بسرعة أكبر على معلومات متعلقة بعمل المجلس. وعقد المجلس جلسات وفقا لصيغة ''آريا'' للاستماع إلى أطراف أخرى من الخارج منها المجتمع الأكاديمي ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية. وفي العام الماضي، صارت مداولات المجلس أكثر كفاءة وفعالية وتتسم بقدر أكبر من التفاعل والتحليل من خلال استخدام صحائف الوقائع، والتقارير القائمة على أساس التقييم وممارسة التبادل بين أعضاء المجلس وغير أعضائه في جلسات المجلس العلنية.

والعديد من هذه التطورات موضحة في تقرير أعدته الأمانة العامة ووزعته بصفته وثيقة من وثائق المجلس S/2002/603 مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ونحن نشيد إشادة عالية بهذا التقرير لأعضاء الأمم المتحدة حيث أنه يقدم استعراضا شاملا لتغييرات في ممارسات عمل المجلس عام ٢٠٠١. وآمل أن ترجع الدول الأعضاء إلى هذه الوثيقة حينما تتكلم عن مسألة التقرير السنوي لمجلس الأمن في الجمعية العامة.

وقد ذكر الأمين العام أيضا هذه التحسينات في تقريره بشأن ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' وقد صدر ذلك التقرير يوم الاثنين في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وقدمه إلى المجموعات الإقليمية. وبالأمس، على سبيل المثال، قدمه إلى المجموعة الآسيوية. وأوضح في تقريره

> ''وقد أحرز مجلس الأمن على نحو ملحوظ تحسنا في أساليب عمله خلال السنوات القليلة الماضية - والذي حفزته، من ناحية، المداولات المتأنية للفريق العامل المفتوح باب العضوية. وقد أصبح المجلس أكثر شفافية بإتاحة فرص أكبر لأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع للمشاركة في أعماله. وظل هناك عدد متزايد من الجلسات العلنية بمشاركة من الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، وجلسات الإحاطة الإعلامية لأعضاء المنظمة على نطاق أوسع، وتعزيز ترتيبات المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات''. (A/56/387، الفقرة ٢١)

ومن ثم أوصى الأمين العام ، كجزء من مجموعة الإصلاحات ''بأنه قد ينظر المجلس في تقنين التغييرات الأخيرة في ممارسة أعماله'' (المرجع نفسه)

وبالانتقال من الابتكارات الإجرائية إلى مضمون التقرير، ينبغي أن نسلم بأن النقد الرئيسي الذي يتكرر عاما تلو العام في كل مناقشة تجريها الجمعية العامة للتقرير السنوي للمجلس، أن هذا التقرير ليس تحليليا ولذلك لا يمكن استخدامه أساسا لتقييم أعمال المجلس.

ومن الناحية النظرية، شكاوى أعضاء الجمعية العامة عادلة. ولذلك، جعلنا المكوِّن التحليلي للتقرير واحداً من

أهم المواضيع الرئيسية التي تناولناها في بياننا أمام الجمعية العامة في العام الماضي. ولكن، بعد خدمتنا هنا في المجلس، أدركنا أن أعضاء الجمعية العامة قد يكونون يطلبون طلبات مستحيلة من المجلس. ونظراً لعبء العمل في المجلس وبسبب الطابع السياسي والخلافي الشديد للعديد من القضايا التي يناقشها المجلس، فقد يتطلب الأمر مفاوضات تستمر عدة أشهر ليوافق أعضاء المجلس الخمسة عشر على تقييم تحليلي موحد لأداء المجلس.

ورغم ذلك، فالتقرير السنوي لهذا العام يتضمن لمحة تحليلية موجزة صاغها وفد المملكة المتحدة ببراعة أثناء رئاسته للمجلس في تموز/يوليه. ونحن نهنئ السير جيريمي غرينستوك وفريقه على العمل الذي قاموا به في إعداد هذه اللمحة.

ونعتقد أيضا أن التقييمات والانطباعات من كل من أعضاء المجلس على حدة في مناقشة اليوم ستوفر أساساً جيداً لتقييم أداء المجلس. والأهم من ذلك، أنه بينما تحدث عملية اتخاذ المجلس لقراراته في أغلب الأحيان خلف أبواب مغلقة، فنتائج أعمال المجلس باتت أوضح ومرئية بشكل أكبر. وأصبحت قراراته وبياناته الرئاسية وبياناته الصحفية وثائق عامة. ونتائج عمليات حفظ السلام التي يأذن بها المجلس، وتصل تكاليفها الآن إلى ثلاثة بلايين دولار، أصبحت أيضا مرئية بصورة واضحة. ومن هنا، فهناك قدر أكبر مما هو مطلوب من المعلومات المتاحة علنا لتقييم أداء المجلس حينما تجتمع الجمعية العامة.

ولذلك، فنحن نقترح أن يكون المسار البناء بقدر أكبر للجمعية العامة هو أن تضع مجموعة من المعايير المتفق عليها التي يمكن أن تستخدم لتقييم أداء المجلس. ويمكن أن تكون بعض الأسئلة كما يلي: أولاً هل نجح المجلس في إدارة المسائل المعروضة عليه؛ وهل نجت بعض الأرواح أو تحسنت ظروف معيشتها نتيجة لعمل المجلس؟ وثانياً، هل حسن المجلس إجراءاته وأساليب عمله لتوليد قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في عمله؟ وثالثاً: هل أصبح المجلس أكثر شفافية وانفتاحاً في عمله وفي علاقاته مع سائر أعضاء الأمم المتحدة؟ ورابعاً، هل تعززت أم قلَّت مصداقيته ومكانته في المجتمع الدولي؟

هذه هي الاقتراحات الأولية. ونحن على ثقة بأن زملاءنا في مقدورهم تحسينها ومن المحتمل وضع معايير أفضل.

ونحن نرى بعد تفكير عميق، أن أي تقييم موضوعي لأداء المجلس للفترة التي يغطيها التقرير السنوي، ينبغي أن ينتج عنه تقييم إيجابي عام. ولقد مرت علينا سنة جيدة. تتضمن الكثير من قصص النجاح. ومن المستحيل أن نذكرها جميعها ولكن قد يكون من المفيد أن نذكر بعضها بوصفها قائمة توضيحية.

أولا: إن استجابة المجلس للتهديد بالإرهاب بعد ١١ أيلول/سبتمبر ، وخاصة من خلال قراراته الموضوعية، ولجنة مكافحة الإرهاب يترأسها السير جيرمي غرينستوك ، ولجنة الجزاءات التي تم إنشاؤها بموجب القرار ١٢٦٧ ويترأسها السفير بالدييبسو، أوضحت القيمة الحقيقية للمجلس. وقد أضفى المجلس الصبغة الشرعية على الاستجابة العالمية.

كما هيأت القيادة اللازمة لتنشيط العمل الدولي. ولو فرض أن مجلس الأمن لم يكن موجودا في ١٢ أيلول/سبتمبر، لوجب ابتداعه حينذاك. وأظهرت الحرب ضد الإرهاب مرة أخرى أنه لا غنى عن المجلس.

وثانيا، وفيما يتعلق بتيمور الشرقية، مهدت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الطريق إلى مولد جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وسوف تقبل الجمعية العامة غدا تيمور الشرقية عضوا كاملا بالأمم المتحدة. والقرار الحكيم لمجلس الأمن

بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تيمور الشرقية خلفا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بغية الاستمرار في مساعدة تيمور الشرقية في المحافظة على الأمن والاستقرار وفي الاضطلاع بمهام إدارية رئيسية في السنوات الأولى للاستقلال، انعكس فيه التزام المجلس بوضع استراتيجيات واضحة وذات مصداقية للأمم المتحدة لنهاية العملية.

وفيما يختص بأفغانستان، ساعد السفير الأخضر الإبراهيمي في الإشراف على عملية بون، وما يزال يعمل على ضمان تنفيذها، عن طريق قيادته الفعالة لبعثة الأمم المتحدة للعون في أفغانستان. وبالمناسبة، وأقولها كمسألة اعتراضية، قال لي شخص بالأمس إنه لو أجريت انتخابات حرة ونزيهة في أفغانستان، فإن السفير الإبراهيمي سيكسب الرئاسة بين عشية وضحاها. وهو اليوم أكثر شخص شعبية في أفغانستان. وحتى الآن، فاقت أفغانستان كل التوقعات فيما يختص بعودتها إلى طريق السلام والاستقرار، رغما عن أن الكثير من التحديات ما زال باقيا. والمشكلة، كما نعرفها، هي أن حالة الأمن ما زالت واهية، وما زال العزوف عن التفكير في التوسيع الجغرافي لعمل قوة مساعدة الأمن الدولية قويا. وعلى المجلس أن يبحث هذه المسألة.

وأخيرا فيما يتعلق بسيراليون، فإن عودة السلام والاستقرار إلى سيراليون عقب الانتخابات التي أجريت بنجاح في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، والجهود التي تبذلها حاليا حكومة سيراليون لتنفيذ تدابير الانتعاش، قد زادت من مصداقية المجلس وأعادت تأكيد الدور الهام الذي يقوم به.

ولكن وبكل صراحة، المجلس مرفق إنساني. ولذا له نصيبه من النجاح والفشل، ومن الواضح أن بعض ملفاته في حاجة إلى المزيد من الاهتمام. وأود أن أضرب بعض الأمثلة، مرة أخرى، للإيضاح لا للحصر.

كان من المقرر أصلا أن ينهي الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بالجزاءات عمله في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ولكن مضت سنتان تقريبا والفريق حبيس العراقيل. ونؤمل أن يؤيد أعضاء المجلس السفير بيلينغا - إيبوتو في محاولته إعادة تنشيط الفريق العامل.

وفي الأشهر الأخيرة، تفاقمت أزمة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ذلك، اتخذ المجلس القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي كان قرارا هاما أعاد تأكيد تصور منطقة يمكن فيها لدولتين، هما إسرائيل وفلسطين، أن تعيشا جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. ونؤمل في أن تعمل اللجنة الرباعية، وهي جهاز دبلوماسي جديد، على إخراج هذا الأمر إلى حيز التنفيذ.

وفيما يختص بجمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يتمكن المجلس من إخراج المبادرة التي اقترحتها بعثة الأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، إلى حيز التنفيذ بصورة حاسمة. وقد يؤثر هذا على مصداقية المجلس وبعثاته المستقبلية. ولكن نظرا للاتفاقات التي وقعتها جمهورية الكونغو الديمقراطية أخيرا مع رواندا وأوغندا، أتيحت لمجلس الأمن الآن فرص جديدة للرد إيجابيا على توصيات الأمين العام بشأن كيفية اضطلاع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور أكبر.

ومن الواضح أن الصومال كان أحد الأيتام الاستراتيجيين، وأرجو ألا يساء تفسير هذا التعبير، إلى أن اهتمت النرويج به. ولكن ما يزال المجلس في حاجة إلى صوغ سياسة شاملة لمعالجة الجوانب الأمنية والإنسانية لمسألة الصومال.

وكانت ليبريا أيضا واحدة من الأيتام الاستراتيجيين للمجلس إلى أن أوصى السفير سنسر، سفير المكسيك، بإلقاء نظرة جديدة عليها. ومن الواضح أن المجلس في حاجة

إلى سياسة شاملة ومفهومة لحماية استثماراته الرئيسية في غرب أفريقيا.

وأخيرا، نجد أن التعقيدات المتزايدة المتعلقة بمسألة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في ملفات الصراع العديدة للمجلس لم ينظر المجلس فيها بعد بصورة كافية حتى اليوم. والواقع أن المجلس في حاجة إلى انتهاج نهج مترابط ومنسق بصدد التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، وهما مثلان من أمثلة أخرى.

وليس من هذه القوائم ما هو شامل. فلم نتطرق بالذكر إلى مسائل هامة أخرى، بما في ذلك الصحراء الغربية وجورجيا وقبرص والبلقان وهكذا. ولكن في غضون هذا الوقت المحدود، يستحيل إدراج كل الملفات الناجحة وغير الناجحة. ورغم ذلك، فإننا نؤمل في أن تشير الجمعية العامة، حينما تنعقد لمراجعة التقرير السنوي لهذا العام، إلى التقييمات التي قام بها أعضاء المجلس الذين انشغلوا بنشاط بإدارة تلك المسائل الصعبة.

وأخيرا، وفي الختام، أرجو أن يسمح لي الرئيس باختتام ملاحظاتي بأن أقترح أن ينتهج أعضاء المجلس ممارسة مفيدة وهي التقدم أيضا بتوصيات بشأن كيفية تحسين المجلس لأدائه في السنوات المقبلة. ونود من جانبنا أن نركز على مسألتين على الأقل.

أولا، أعتقد أنه يجب على المجلس أن يرد بالإيجاب على اقتراح الأمين العام بوجوب تقنين التحسينات التي أدخلها مجلس الأمن. لقد نمت التركيبة المرفقية للمجلس ونما عمله حجما وتعقيدا. ولكن لا يوجد وصف واحد كاف للمدى الكامل للأنشطة التي يقوم المجلس بها والتي تشمل الآن عقد جلسات علنية وسرية ومشاورات غير رسمية، وجلسات البلدان التي تسهم بقوات، ومجموعات عاملة، وجماعات رسمية وجماعات أصدقاء غير رسمية، وفرق اتصال وهكذا. والآن حان الوقت لأن يرسم أحد صوره كاملة للتركيبة الكاملة للمجلس. وحينما نرسم هذه الصورة الكاملة بوضوح، سيكون من الأسهل علينا استعراض عمل المجلس.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يرد مجلس الأمن إيجابيا على جهود الأمين العام لنفخ روح جديدة للإصلاح في منظومة الأمم المتحدة. ومن إحدى طرق إدخال ثقافة التجديد إلى المجلس أن يزداد نشاط الفريق العامل غير الرسمي المعني بطرق وإجراءات العمل. وهنا ينبغي أن يعين كل عضو بالمجلس خبيرا في تجديد النظم وتحسينها وأن ينعقد الفريق العامل التابع للمجلس بانتظام. وأملنا أن يتمكن الفريق العامل من التقدم بمقترحات تحسن طرق العمل، وتخفف من عبء العمل، وتساعد المجلس على إنفاق ما لديه من وقت في التركيز على المسائل المحتاجة إلى اهتمام بالغ وعلى مسؤولياته بموجب الميثاق في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

والاقتراح الثاني الذي نود التقدم به هو أن على المجلس أن ينعقد دوريا للقيام بمراجعة استراتيجية لعمله. وعلى الرغم من تزايد عبء عمل المجلس تزايدا كبيرا، وأعتقد أن هذا موثق في التقارير، فإن المجلس لم يجد الفرص التي تتيح له القيام بمراجعة استراتيجية لكل ما يقوم به من عمل. وليس هناك من جهد واع لتنظيم عمل المجلس على أساس الأولويات. فغالبا ما تولى المسائل الأكثر استعجالا أهمية أعظم من تلك التي تولى للمسائل الأكثر أهمية. ولا تتاح إلا مناسبة واحدة سنويا لمثل هذا الاستعراض الاستراتيجي لعمل المجلس. ويحدث ذلك خلال المناسبة السنوية للتفكير والبحث التي تجمع المجلس والأمين العام. ونحن نثني على استضافة الأمين العام لتلك المناسبات، ولكن

قد يكون من المفيد إيجاد مناسبات أخرى للاستعراض الشامل والاستراتيجي لعمل المجلس. إن كل المنظمات تفعل هذا لأنها تجد تلك المناسبات مفيدة لها. وعلى المجلس ألا يفعل أقل من ذلك.

وقد يكون من المفيد للمجلس أن يقوم من وقت إلى آخر باستعراض في العمق وبتقييم ما عمل أو ما لم يعمل، وهذا هو الأغلب، مثلما تتطلبه الحال، خاصة فيما يتعلق بملفات طال الأمد عليها بغية تنشيطها. وربما يكون إلقاء اللوم على الأطراف المتنازعة أسهل. وبدلا من لوم الآخرين، ينبغي للمجلس أن يتوقف هنيهة ليسائل نفسه: لماذا لم تتحسن هذه الحالات؟ وفي معظم الأحوال، قد لا يكفي مجرد إصدار بلاغات صحفية أو بيانات رئاسية أو قرارات. علينا أن نعيد النظر لنرى إن كنا قد أصبحنا أكثر ارتياحا لاتخاذ مواقف محافظة وآمنة، بدلا من البحث عن حلول بديلة وخلاقة.

وبمرور الزمن، ستتناقص مصداقية مجلس الأمن إذا ما تراءى أن المجلس غير قادر بحكم العادة على مواجهة مسؤولياته فيما يختص بملفات المسائل التي طال عليها الأمد. ويمكن تجاهل البلاغات الصحفية، والبيانات الرئاسية، والقرارات إذا ما بدا أن هناك فجوة بين نوايا المجلس وإنجازاته الفعلية.

وأخيرا أرجو، قياسا بما حدث تحت الرئاسة الأيرلندية للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أن يناقش المجلس التعليقات والاقتراحات التي قدمت خلال المناقشات وأن يتأمل في النقاط الرئيسية التي أثيرت، كيما يبحث المزيد من التحسينات لطرقه في العمل وفي عمله ذاته وفي تقاريره المستقبلية، وذلك بعد مناقشة الجمعية العامة للتقرير السنوي المحدد لها الشهر القادم. وفي العام الماضي، تقدمت سنغافورة بملخص مقتضب للنقاط الرئيسية التي أثيرت في المناقشة العامة تسهيلا لمثل هذه المناقشات من جانب المجلس. ومناقشة المجلس للنقاط التي أثيرت في الجمعية العامة ستسهم إلى حد كبير في بلوغ هدفنا المشترك في بناء علاقة ثقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وأضيف نقطة أخيرة، وهي أنني أعتذر عن قراءة البيان بالتفصيل، ولكنني لو لم أقرأه لما ظهر في المحاضر الحرفية المؤقتة، وبالتالي لن يتم تعميمه. أعتذر لزملائي على ذلك.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كان لدي نص لأدلي به ولكنني أعتقد أنه بعد البيان المطول الذي أدلى به السفير محبوباني، سأسهم بدلا من ذلك في نقاش تلقائي، رغم المخاطرة بألا تكون كلمات المحاضر الحرفية دقيقة دقة تامة.

إن الملاحظة الأخيرة التي أدلى بها كيشوري محبوباني ملاحظة هامة. وهي في نهاية المطاف توصية عملية. وأعتقد أنه إذا أردنا أن نجري مناقشات حية، يجب أن نتأكد من أن النصوص – مثل النص الذي قرأه السفير محبوباني – يمكن أن تتضمنها المحاضر الحرفية دون الحاجة إلى قراءتها. وبهذه الطريقة، يمكننا عندئذ أن نجري المناقشة التي أحاول أن أبدأها الآن. وأعتقد أن هذا إصلاح إضافي يجب أن ننظر فيه.

أود أن أبدأ بالترحيب بالتصميم الفائق الذي أبداه السفير محبوباني وكريستين لي وطاقم سنغافورة بأسره لتغيير التقرير السنوي. وأعتقد أن هذه مهمة بسيطة إلا أنها ضرورية. فلا يوجد لدينا بعد الآن مصنف لا يستعمل، بل تقرير يمكن لأي فرد أن يجد فيه على الفور سجلا بالأعمال التي أنجزناها خلال عام. ولم نوفر المال للأمم المتحدة فحسب، وهذا في حد ذاته شيء طيب وسيكون علينا في

الواقع أن نقرر فيما بيننا ما نعمله بهذه الوفورات، ولكننا، وهو الأهم، سنتيح آلة عمل حقيقية لكل البلدان الأعضاء.

وكما فعل صديقنا كيشوري، أود أن أهنئ السفير غرينستوك أيضا لأن المقدمة، كما أعتقد، تمهد للقسم التحليلي. ومجلس الأمن حيوان يتطور ببطء، إلا أنني أعتقد أن المثال الذي قدمه السفير غرينستوك بداية طيبة للقسم التحليلي، الذي يمكن أن يظهر تدريجيا في مستهل هذا التقرير السنوي.

وفيما عدا ملاحظاتي على التقرير السنوي، أعتقد أن مناقشة اليوم مناسبة للتأمل مرة أخرى في أساليب عملنا. ومما يذهلني عند الاستماع إلى السفير محبوباني، مقارنة ببيانه في الجمعية العامة في العام الماضي، أنه يرى أننا أحرزنا تقدما كبيرا. وأعتقد أن هذا حكما صائبا. فلو استعرضنا تطور أساليب عمل مجلس الأمن منذ إنشائه قبل أكثر من ٥٠ عاما، يمكننا أن نرى أننا انتقلنا من فترة السبات إلى فترة التطور المتزايد السرعة. ومن شأن البعض أن يقول إن التقدم ليس سريعا بما فيه الكفاية بعد. ولكنني صدمت للطريقة التي تمكن بها مجلس الأمن من تطوير أساليب عمله بطريقة واقعية. وإذا عقدنا مقارنة بين المجلس والجمعية العامة، يمكننا أن نقول إنه في هذه المنافسة الودية، يتفوق المجلس. وعندما ننظر في الطريقة التي يجري بها تقرير وإعداد البرنامج الشهري، وعندما نرى الأهداف التي نضعها لأنفسنا، وعندما نفكر في الجلسات الختامية التي يرحب بها البعض وينتقدها البعض الآخر، يمكننا أن نقول إننا نحرز تقدما فيما يتعلق بالتنظيم بينما لا نزال نحتفظ بالمرونة اللازمة في أعمالنا، وهي مرونة تمليها علينا الأحداث التي تتغير دائما.

وتكلم السفير محبوباني عن الشفافية. وصحيح أنه لم يحدث أبدا في تاريخ الأمم المتحدة أن عقد مجلس الأمن هذا العدد الكبير من الجلسات العلنية. لقد تجاوزنا جميع الأرقام القياسية. وكان على حق عندما ذكر انفتاحنا على المجتمع المدني من خلال الجلسات التي نعقدها على منوال آريا، مما يمكننا من الالتقاء بممثلي المنظمات غير الحكومية، الذين يأتون لإثراء أعمالنا ويحولون صورة المجلس عن طريق إظهار قدرته على الاستماع، فيما يتعدى دائرة الدول، إلى جميع من يمكنهم الإسهام على نحو مفيد.

وعدا هذه اللقاءات مع المجتمع المدني، تحسنت أيضا قدرتنا على العمل مع الدول الأعضاء الأخرى. والسفير غرينستوك جدير بالثناء مرة أخرى، وهذه المرة بوصفه رئيس لجنة مكافحة الإرهاب. وما يفعله مثل لما ينبغي لنا جميعا أن نفعله عندما تقع على عاتقنا مسؤولية رئاسة لجنة أو فريق عامل. والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا أداة عاملة جيدة جدا أيضا، ويجب أن نستعين بها على نحو أكبر.

وأود أن أضيف نقطة أخيرة. فبعثات مجلس الأمن المرسلة إلى بلدان خارج هذه القاعة قد أصبحت، كما أعتقد - بالنسبة لنا ولشركائنا في مختلف المناطق التي نزورها أيضا - عناصر لا غنى عنها أبدا للعمل على وجه أفضل مع البلدان المعنية ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وهذه الأمثلة توضح أننا قد تمكنا بالفعل من أن نتطور.

وأشار السفير محبوباني إلى مواطن النجاح الذي أحرزناه ومواطن الإحباط الذي أصابنا في العام الماضي. وأود أن أذكر قضية أشار إليها، وهي الجزاءات. فمن الصحيح أننا قد حاولنا طيلة سنتين أن نتفق على وثيقة وأن نعتمدها. ولكننا نواجه طريقا مسدودا. ومع ذلك، يمكننا أن نلاحظ أنه بعد عقد من الجزاءات، تمكنا من استحداث أداة تتاح لنا إلى جانب الكلمات والبيانات والقرارات واستخدام القوة. والجزاءات اليوم أداة أكثر دقة واستهدافا. وقد أدخلنا

الحد الزمني. وأعتقد أن هذا تقدما رئيسيا، حتى إن لم يوافق على ذلك بعض الجالسين على طاولة المجلس. كما بدأنا نراعي العواقب الإنسانية. وأعتقد أننا حققنا تقدما في هذين المجالين، ضمن مجالات أخرى، مما يثبت أن المجلس قد تمكن من التطور في الاتجاه الصحيح في هذه القضية أيضا.

وأختتم بالسؤال عن اقتراح عرضه السفير محبوباني. هل من اللازم تدوين كل ذلك؟ وأود أن أقول إنه في مخاطرة مني بأن أثير دهشة زملائي، يسرني أن أنضم إلى الواقعية البريطانية. فنحن في فرنسا تستحوذ علينا فكرة تدوين كل شيء، بدءا بدستورنا. ولكن التجربة تبين أننا نغير الآن دستورنا على نحو أسرع من أي وقت مضى لأن العالم يتغير بسرعة كبيرة. وبالنسبة للإنكليز، فليس لديهم دستور مكتوب، وأحوالهم جيدة جدا. فأعتقد أنه قد ينبغي لنا أن نأخذ بحكمة البريطانيين وروحهم العملية في أساليب عملنا. ومن المستحسن أن نطور أساليب عملنا. وأعتقد أننا قد فعلنا ذلك بسرعة معقولة. فلنواصل ذلك دون أن نكبل أنفسنا بالتدوين الزائد عن الحد.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على عقد هذه الجلسة بشأن تقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة. ولا تزال النرويج تولي أهمية كبرى للشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن. والتشاطر الكامل للمعلومات والآراء مع باقي أعضاء المنظمة حول القضايا المعروضة على المجلس يشكل جزءا جوهريا من ممارسة المجلس لولايته. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشيد بوفد سنغافورة على جهوده الرامية إلى تعزيز الجوانب التقنية لعمل المجلس، بما فيها التقرير السنوي. وتؤيد النرويج تأييدا كاملا مشروع التقرير بالشكل الذي عرض به.

ومجلس الأمن هيئة سياسية قبل كل شيء، في خدمة الدول الأعضاء لكي تحسم الصراعات التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويفترض ذلك أيضا أن سبل عمل المجلس قد تحتاج إلى قدر من المرونة لكي تيسر اتخاذ نهج مبتكر تتناسب مع التحديات التي نواجهها.

وخلال العام الماضي، تناول المجلس عددا كبيرا من القضايا. واستخدمت الجلسات العامة إلى حد كبير وسيلة لتشاطر المعلومات والآراء حول هذه القضايا. ومع ذلك، لا تزال النرويج تعتقد وتؤكد أن هناك نسبة أكبر من الإحاطات والمواد التي تعدها الأمانة العامة يمكن، بل ويجب، أن تكون متاحة بشكل مباشر لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

ومواقف حكومة النرويج حيال مختلف المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس معروفة جيدا من خلال مداولاتنا السابقة في مجالات محددة. ولن أقضي وقتنا الثمين في تكرار تلك المواقف هنا اليوم. بل سأركز على المجالات التي اتخذ فيها المجلس خطوات هامة من خلال استعمال آليات ثلاث تحت تصرفه على وجه التحديد.

أولاً، لتعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، يعقد المجلس بانتظام جلسات للتشاور قبل النظر في الولايات، وفقا للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). ومن الأهمية بمكان أن البلدان المساهمة بقوات تتحمل المخاطر المقترنة بعمليات الأمم المتحدة من الوجهتين السياسية والمتعلقة بالأفراد ويجب لذلك أن يتشاور المجلس معها بشكل كامل. ويتحتم أن يشمل ذلك إجراء مشاورات مبكرة في مرحلة النظام التي يجري فيها وضع الخطط وصوغ المقترحات. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأ المجلس في كانون الثاني/ يناير من هذا العام آلية جديدة لإجراء مزيد من هذه المشاورات غير الرسمية. وبوصفي رئيسا لهذه الآلية، أشجع جميع البلدان الرئيسية المساهمة بقوات على استكشاف هذه الوسيلة للتشاور

الكامل مع أعضاء المجلس، ومع الأمانة العامة. ومن المهم أن تتيح الآلية الجديدة للبلدان المساهمة بقوات ذاتها إثارة المسائل الناشئة، حسبما تراه مناسبا. وشهدنا هذه العملية تجري بكاملها في شهر آب/أغسطس حين استُخدمت الآلية المذكورة في تناول بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ثانيا، قام المجلس في مناسبتين في عام ٢٠٠٢ بزيارة بعض مناطق الصراع أو المناطق الخارجة من صراع في أفريقيا. ففي شباط/فبراير، اجتمع المجلس بكامل هيئته بقيادة السفير كولبي مع رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي، ورئيس إريتريا إساياس أفويرقي. وعقد هذه الاجتماعات عشية اتخاذ قرار الحدود، وفقا لاتفاق الجزائر. وقد تقبل كلا الجانبين قرار الحدود في وقت لاحق ويجري الآن تنفيذه بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وفي أيار/مايو، اجتمع المجلس بكامل هيئته بقيادة السفير ليفيت مع قادة منطقة البحيرات الكبرى من أجل تعزيز السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وشهدنا في الآونة الأخيرة عدة أطراف معنية تتخذ خطوات في الاتجاه الصحيح، وفقا لأشكال التشجيع التي يوفرها المجلس. ويواصل المجلس اشتراكه النشط في هذه المسائل. وقد بيّنت البعثات الموفدة إلى إثيوبيا وإريتريا والبحيرات الكبرى كيف تمثل بعثات المجلس أداة مفيدة للتشاور مع الأطراف في بعض الصراعات. واستنادا إلى هذه التجارب النافعة، نعرب عن تأييدنا التام لمفهوم بعثات المجلس. وإدراكا منا في الوقت ذاته للشواغل التي يثيرها البعض من غير الأعضاء في المجلس فيما يتعلق بالتكاليف، سنبدي استعدادا للموافقة على خفض قوام هذه البعثات إلى نواة ممثلة تتألف من عدد يتراوح بين ستة وثمانية أعضاء.

وثالثا، وأخيرا، كلّف المجلس في شهر تموز/يوليه من هذا العام فريقا من الخبراء بتقديم معلومات مستقلة عن انتهاكات حظر الأسلحة المفروض على الصومال بهدف تحسين إنفاذه. ويمكن لأفرقة الخبراء في بعض الحالات تقديم معلومات مستقلة يُعتدّ بها، لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الأنشطة التي تقوّض مسعى السلام. ومن هذه الوجهة، قد تؤدي هذه الأفرقة دورا هاما في إجبار الجهات الفاعلة على دفع ثمن سياسي مقابل الأعمال التي تتعارض مع هدف تحقيق السلام.

وقد حاولت النرويج بانتظام من خلال عضويتها في المجلس أن تزيد اهتمام المجلس بمشكلة الصومال. فهذا البلد بدون حكومة مركزية منذ أكثر من ١٠ سنوات، والحظر الذي فرضه المجلس على الأسلحة في عام ١٩٩٢ لم يكد ينفّذ. والخطوات التي اتخذها المجلس هذا العام كان يجب أن تُتّخذ منذ وقت طويل. ويجب الاستمرار في البناء على هذه الخطوات من أجل استعادة مصداقية الأمم المتحدة حيال ذلك البلد الذي مزقته الحروب. وتحظى الجهود الجاري بذلها من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل إقرار السلام والنظام في الصومال، من خلال المؤتمر الذي تيسر كينيا عقده في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بتأييد واسع النطاق من المجتمع الدولي. ومن المهم أن تكون الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في تقديم المساعدة بشكل كامل ونشط في إعادة الأوضاع الطبيعية إلى الصومال. وستواصل النرويج الإسهام بنشاط في مسألة الصومال في إطار تركيزها العام على المسائل الأفريقية.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني الشديد للسيد كالوموه لإطلاقه إشارة البدء في هذا الشأن.

وأرى أن لدينا تقريرا هذا العام شيقا بحق، ومقارنةً بالسنوات السابقة على وجه التأكيد، وأضم صوتي إلى صوت السفير ليفيت وسائر من ينسبون الفضل، وهم

مصيبون في ذلك، إلى السفير محبوباني والوزير لي وفريق سنغافورة لأنهم لم يكتفوا بأن يدفعونا لأن نفعل ذلك، بل زودونا بالمادة الرئيسية التي تبين كيفية عمله. وأظن في الواقع أنها كانت عملية قيمة للغاية وأعرب عن إعجابي بالكيفية التي أدار بها السفير محبوباني دفتها. وسأتطرق بعد برهة إلى التعليق على بعض الأشياء الواردة في بيانه، لأني أرجو كثيرا، كما فعل جان – دافيد ليفيت، أن تكون هذه مناقشة تفاعلية، وستكون لديّ بعض الملاحظات التي أبديها بشأنها.

لقد كان هذا عاما غير عادي بالنسبة للمجلس من عدة وجوه. وقد حددت نبرته بطبيعة الحال ١١ أيلول/سبتمبر وكانت أفغانستان موضوعا بالغ الأهمية، ولكني بعد عدة سنوات قضيتها في المجلس، يخالجني إحساس بأننا أخذنا في الواقع نتحرك في الاتجاه الصحيح من عدة وجوه. وفي هذا العام المنصرم، كان لدينا أيضا قدر من العمل يكاد يكون فريدا من نوعه. وقد تم تسجيل الرقم القياسي السابق لعدد الجلسات المفتوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تحت رئاسة جامايكا. ولعدد من الأسباب الخارجة عن إرادتنا حطمت المملكة المتحدة هذا الرقم في تموز/يوليه، حيث عقدنا ٢٩ جلسة مفتوحة. ولا شك في أن ذلك الرقم سيتحطم بسرعة شديدة في المستقبل القريب، غير أنه يتعين التعليق فيما أعتقد على كثافة المقتضيات التي يتطلبها من المجلس طابع العالم، والعولمة، وعلى الأقل بعض النجاحات الجزئية للمجلس.

بيد أن من الواضح أن الكمّ في حد ذاته لا يكفي، وأقتصر على التعليق على جانبين آخرين، هما نوعية أعمال المجلس والشفافية. والنوعية ستقترن بها بعض أحكام ذاتية، ولكني أريد تقديما لما أقوله أن أعلق على طابع المجلس ومكانه في عالم الناس والمؤسسات التي تعالج صون السلام والأمن الدوليين. وتقع المسؤولية الرئيسية على عاتقنا، ولكن لعلنا لا نرتكب خطأ الاعتقاد بأننا وحدنا المسؤولون. فهذه المنظمة، أي الأمم المتحدة، تعمل على خير وجه إذا تحملت كل من الدول الأعضاء المسؤوليات الخاصة بها، بل لا يمكن أن تعمل في الواقع على الإطلاق بغير ذلك. فهي محفل للدول، ومجلس الأمن، الذي يتكون أيضا من ١٥ دولة في أي وقت من الأوقات، يعمل بناء على التوجيهات الوطنية ولا يستطيع بمفرده في هذه الظروف أن يفعل كل شيء على النحو المطلوب بدون قدر كبير من التنسيق والتعاون.

وأرى أن أفغانستان تشكل نموذجا ممتازا في هذا الصدد على مدى العام المنصرم، لأننا، بوصفنا الأمم المتحدة، ولأسباب ليس أقلها إمكان الاستفادة بالدبلوماسية البارعة لشخص مثل الأخضر الإبراهيمي، استطعنا أن نضع الإطار الذي تسير فيه الأمور في أفغانستان على ما يرام. بيد أن الأمم المتحدة بمفردها، وبالتأكيد مجلس الأمن بمفرده، لم تستطع إنتاج الأدوات اللازمة لعمل ذلك. وقد كان من الضروري الاستفادة من عدد من المصادر الأخرى لتحقيقه، ومن الواضح تماما أنه تمت الاستفادة من قوة الولايات المتحدة وطاقتها في إقرار الأمن في أفغانستان؛ ومن الواضح تماما أنه تمت الاستفادة من الأعمال الهائلة التي تقوم بها الوكالات الإنسانية؛ ومن الواضح تماما أنه تمت الاستفادة من الأموال التي تصبها في كل تلك الأمور الدول الأعضاء التي لديها القدرة على ذلك والتي صممت على ألا تسير أفغانستان في الاتجاه الخاطئ. غير أنه كان مما لا غنى عنه وحظي بالتقدير الشديد بمضي الوقت النشاط التنسيقي الذي يقوم به مجلس الأمن، والمشروعية، والإطار الذي أعطاه لكل تلك العمليات.

وفي أفريقيا، وهي لا تزال المنطقة التي يتعين أن ننهض فيها بمعظم أعمالنا في ظروف أكثر تعقيدا بعض الشيء، أرى أننا نتعلم أيضا كيف يكون لنا تأثير، وذلك بطرق ليس أقلها تأثيرنا على أولئك الذين يجب أن يكونوا

أنفسهم أدوات تحقيق النجاح في جلب مزيد من السلام والرخاء إلى ربوع أفريقيا.

وأعتقد أن عكس مسار الطريق الذي تسير عليه سيراليون، ورأينا ذلك يتبلور في الانتخابات التي جرت خلال السنة الماضية، كان مدعاة لارتياح مجلس الأمن بصورة خاصة، بعد تجارب خائبة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. ولكن ما كان لمجلس الأمن أن يضطلع بذلك بدون الإسهامات القيِّمة على أرض الواقع التي تقدم بها حفظة السلام، ولولا قيادة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والحكومة في سيراليون ذاتها، والدول التي كانت تريد فعلا أن تفعل ما في إمكانها لكي ترى أن الأمور تجري في الاتجاه الصحيح، وكذلك المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية وصناديق الأمم المتحدة، والوكالات والبرامج التي كانت تنسق في الميدان، أقله وفقا لنصائح بعثة مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وهذا مثال آخر يثبت كيف أن مجلس الأمن يراعي أدوات أخرى ويضطلع بدور التنسيق، والتحفيز والرصد والقيادة.

وفي بعض الأحيان لا يمكننا إتقان ذلك. وفي الشرق الأوسط لدينا مشكلة أكبر بسبب استقطاب في السياسات. ومع ذلك فبإمكان مجلس الأمن أن يبلي بلاء أفضل في هذه المجالات، ومن الضروري أن نتذكر، أنه إذا وضعنا مجلس الأمن جانبا، فإنه يجب على كل دولة عضو لها باع في أزمة أو وضع آخر، أن تضطلع بدورها الخاص بها في إدراك الطابع الجماعي لعمل الأمم المتحدة. ولا يمكن لأي بلد أن يؤدي دورا فرديا في عالمنا المعاصر، ولكن ينبغي لكل بلد أن يضطلع بدور يضيف قوة إلى الأهداف الجماعية للأمم المتحدة. وإن لم يأت ذلك في وضع محدد، فعندئذ سيجد مجلس الأمن نفسه عاجزا.

وأعتقد أنه من الجدير بالذكر، وكما قمنا بهذه التحسينات خلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية، أن عادة توافق الآراء في المجلس قد تزايدت من الناحية العملية. واعتمدنا تقريبا معظم قراراتنا بغالبية ١٥ مقابل لا شيء. ونحن نعرف جميعا أن ذلك يضيف القوة لفعالية عمل المجلس، وهو كذلك أمر تعلمناه ونستهدفه وعلينا أن نلتزم به عند كل حالة ممكنة. وإن القرارين ١٣٥٢ (٢٠٠١) و ١٣٨٢ (٢٠٠١) عن العراق هما مثالان على ذلك. وسيكون من المفيد جدا لو تمكنا من اتباع هذه التجربة. ولقد حدث ذلك في مجالات عديدة أخرى، ليس أقلها القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، ومنها يتعين علينا أن نستخلص دروسا لمعرفة المجالات التي يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع من خلالها بدور أكثر فعالية في معظم الحالات المعقدة. ولكن لن نكون قادرين دائما على إدارة ذلك.

وأتفق مع السفير لفيت على أن بعثاتنا أبلت بلاء حسنا، وأشيد بما قام به هو نفسه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمهماته السنوية الثلاث إلى مناطق مضطربة معينة - ونظن بأننا سنفتقده في هذا الصدد.

ولكن كان لنا تأثير على الأطراف في الميدان من خلال زياراتنا الشخصية لمكاتبها والإظهار على أننا عازمون على مطالبتها بتطبيق الاتفاقات التي دخلت فيها بملء إرادتها. وذلك هو مثال آخر على التفاعل بين المجلس كهيئة جماعية وبين مسؤوليات الدول الأعضاء الفردية.

كما علينا أن نسجل أيضا أن هناك بعض المجالات الأساسية التي منع مجلس الأمن من دخولها. وبإمكاننا أن نتذكر عددا من الأزمات الخطيرة - الأزمات داخل الدول، التي لها صبغة دولية، وفيما بين الدول، حيث لا تزال هناك مخاطر كبيرة من نشوب صراعات - التي لم تعرض على

المجلس. ولا يمكنني أن أفكر بأي من تلك الأزمات التي استفادت من عدم عرضها على المجلس. وبطبيعة الحال، هناك بعض القضايا التي لا يستطيع المجلس أن يحلها، ولكنني لا أعتقد أن تجنب المجلس هو الطريق العملي السليم.

أما بالنسبة لموضوع الشفافية، فأنا متفق مع فرنسا ومع النرويج، وبالتأكيد مع سنغافورة: فبإمكاننا عمل المزيد. ولا أعتقد أن هناك اعتراضا بالفعل على أن تكون كافة جلساتنا مفتوحة، ما عدا تلك الجلسات التي نكون نتفاوض على نحو وثيق حول نصوص وقضايا لا يمكننا جعلها مكشوفة تماما أمام الرأي العام. ولكنني أعتقد أن الشفافية تضيف إلى الطابع الجماعي لمجلس الأمن، الذي يعمل بالأصالة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولو أمكن للجنة مكافحة الإرهاب أن تحرز تقدما في هذا المجال، فلأنني أدرك أن الدول الأعضاء كانت مستعدة للاستجابة للمهام الضرورية والوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وإنني أعزو تلك الشفافية إلى الدول الأعضاء لاستجابتها بإطار شفاف، أكثر من القيام بمبادرة جديدة في إطار لجنة مكافحة الإرهاب. فلقد ساعدنا ذلك على البقاء سويا مع اللجنة ولكن، والأكثر أهمية، لقد ساعد أعضاء الأمم المتحدة على البقاء معا لعله بشأن أهم مبادرة جديدة اتخذها مجلس الأمن في السنة الماضية.

وأنا أتطلع إلى إجراء حوار بنَّاء وتفاعلي في الجمعية العامة. وأعتقد أن ذلك هو الهدف من وراء هذا التقرير – إجراء حوار مفيد داخل الجمعية العامة. وبالطبع، بإمكان الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن أن تقذف سهما صوب المجلس إذا ما رغبت في ذلك، ولكنني آمل أن تلتفت أيضا إلى حقائق الأمور حيال كيفية عملنا في إطار كل صراع، كما آمل أن تساهم في استمرارية تقديم التحسينات القابلة للتحقيق في المجلس عن طريق تقديم ملاحظات، بنَّاءة وانتقادية كذلك.

وأضيف سؤالا إلى الأسئلة الأربعة التي طرحها السفير محبوباني في بيانه، المتعلقة بما إذا كان المجلس قد استجاب استجابة مناسبة للمطالب الكبرى التي فرضتها عليه عملية العولمة. وأعتقد أن علينا أن نعترف، كما فعل في عرضه، أن العالم يتقدم بسرعة أكبر من تقدم المجلس – والسفير لفيت أشار إلى ذلك. وبدا المجلس يحقق تقدما، لكن ينبغي علينا التقدم بسرعة إن لم نرد أن يسبقنا العالم.

وأما بالنسبة للتحسينات المفصلة التي اقترحها في خاتمة بيانه، نعم، أوافق عليها. ولكنني غير متأكد من أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالإجراءات هو بيت القصيد. فبيت القصيد هو أن على السفراء في هذا المجلس أن يتحملوا مسؤولياتهم وسلطاتهم الفردية لإحداث تأثير إيجابي في الطريقة التي يحقق فيها المجلس نتائج. وإذا كان سفير فرنسا هو الذي اقترح المذهب البريطاني، فمن أنا كي أقترح بأن تلك الطريقة ليست الطريقة للمضي قدما؟ وأعتقد أنه تناول النقطة السليمة: نحن لسنا بحاجة لإضفاء طابع مؤسسي، إننا بحاجة لتحقيق النتائج عمليا. وأعتقد أننا بدأنا نظهر كيف نفعل ذلك، وأنا بالتأكيد سأبذل قصارى جهدي لاتباع روح محبوباني وسنغافورة لتحقيق تلك النتائج.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): هذا العام، اعتمد تقرير المجلس إلى الجمعية العامة شكلا جديدا: فلقد أصبح أكثر تركيزا وأقصر طولا. وتم تقليص كلفة إنتاجه. وهذا يتمشى مع رغبة وتطلعات عضوية الأمم المتحدة بأكملها. وهو نتاج للتعاون والجهود التي بذلها أعضاء مجلس الأمن أيضا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى قيادة سنغافورة والمساهمة التي تقدمت بها الأمانة العامة.

لقد شهد العام الماضي تحسينات في طرائق عمل مجلس الأمن أدت إلى زيادة في الشفافية والفعالية. فالمحافظة

على سلطة المجلس والنضال من أجل تحقيق توافق الآراء أصبحا بازدياد هدفا مشتركا لنا جميعا، ونأمل أن يستمر مثل هذا الزخم الإيجابي. وبوصف المجلس الهيئة الأساسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن، في العام الماضي، نظر في قضايا هامة في الوقت المناسب واتخذ تدابير سريعة لمعالجتها.

على وجه الخصوص، بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، اعتمد المجلس بسرعة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وأنشأ لجنة مكافحة الإرهاب، التي قامت بدور لا غنى عنه في تنسيق مكافحة الإرهاب على صعيد دولي. وفي مرحلة حاسمة، عندما اتخذت الحالة في أفغانستان منحى دراماتيكي، قام المجلس موحدا، من خلال قرار سريع، بدور رئيسي في الدفع من أجل تنفيذ شامل لاتفاق بون والقضاء على طالبان والقاعدة. وركز المجلس اهتمامه على مختلف البؤر الساخنة في أفريقيا، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وسيراليون. وأرسل أيضا بعثات خاصة لجمع معلومات محددة على الأرض.

وبفضل جهود المجلس وجهود جميع الأطراف المعنية، حدثت بعض التغيرات الإيجابية في الصراعات الأفريقية. إلا أنه لا تزال توجد فجوة بين أعمال المجلس وتوقعات البلدان الأفريقية. ولذلك، ينبغي أن يغتنم المجلس هذه الفرصة ليضاعف جهوده ويدعم بقوة عمل المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي لكي تثمر الجهود التي يبذلها في حل الصراعات الأفريقية.

ومما يجدر ذكره هنا أن الدور الذي قام به المجلس فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية لم يرق إلى مستوى التوقعات. فعلى الرغم من البيانات التي أصدرها والقرارات التي اعتمدها، فإن الوضع لم يتحسن بعد. إضافة إلى ذلك، لا يزال المجلس يواجه معضلة التعامل مع أفغانستان تتمثل في الطريقة التي يمكن أن يساعد من خلالها المجلس السلطة الأفغانية المؤقتة على تحسين الوضع في جميع أراضيها وإيجاد الظروف المواتية لإعمار البلد. باختصار، الطريقة التي تمكن المجلس من النهوض، على نحو جيد التوقيت، بالمسؤوليات التي نيطت به بموجب الميثاق والقيام بدوره عندما تثور مشاكل تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، لا تزال تمثل تحديا كبيرا للمجلس، الذي لا يزال يواجه عقبات ومشاكل حقيقية عديدة. وهذه مسألة تستحق منا مزيدا من التفكير والاستطلاع.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم إليكم بالشكر، يا سيادة الرئيس، على إعدادكم لهذه الجلسة العامة اليوم للمجلس حول تقرير المجلس السنوي إلى الجمعية العامة. وشأني شأن الآخرين، أود أيضا أن أشيد بحرارة بسعادة السفير محبوباني والوزيرة لي وكل شخص في بعثة سنغافورة على الالتزام الذي أبدوه في إعداد هذا التقرير، الذي يعود إلى حد كبير - كما قال السفير محبوباني - إلى ملاحظات الدول الأعضاء في المناقشة العامة المتعلقة بجعل التقرير أقصر وأكثر تحليلا ويعكس على الواقع على نحو أفضل. وما فتئت سنغافورة صديقا جيدا لعملية الشفافية الهامة هذه، التي تعني قدرا أكبر من الانفتاح في عمل المجلس وتعكسه على نحو أكبر. وبهذا التقرير، خطونا خطوة هامة في هذا الاتجاه، ونحن نقدرها كثيرا.

أود أن أبدي بعض الملاحظات العامة، التي تعكس بعضها ملاحظات أبديت بالفعل حول عمل المجلس وطريقة عمله، ويتعلق بعضها بمواضيع محددة على جدول أعمال المجلس، جرى تناولها في العام الماضي في التقرير.

غني عن القول إن مجلس الأمن يقع في صميم النظام المتعدد الأطراف والتعاون الدولي. ويتمتع بشرعية وصلاحية فريدتين في القانون الدولي. ويعالج نطاقا واسعا من القضايا؛

وجدول أعماله كل شهر - كما قيل - كثيرا ما يتسنى توسيعه إلى حد ما. فمن المحتم ألا تتيح ضغوط الوقت والأحداث دائما تخصيص الوقت الذي نريده للتفكير في الصلات بين القضايا والتركيز على المواضيع والترابط العملي بين ما نقوم به. وكما قال السفير غرينستوك وآخرون، ليس المهم بالضرورة هو عدد الاجتماعات التي نعقدها، وإنما هو ما نحرزه من تقدم في النهوض بأهداف المجلس - لا سيما عندما يتعلق الأمر بمهمة حماية السلام وتعزيزه وبمنع نشوب صراعات.

والنقطة الأساسية التي يجب أن نفهمها دائما، كما قال السفير سترومن، هي أن نتعامل مع الولاية التي عهد بها إلينا، والتي تتمثل بصورة أساسية بأن المجلس يتولى المسؤولية الأساسية - ليست الكلية، ولكن الأساسية - عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد أثار السفير محبوباني نقطة مؤداها أن المجلس، في بعض الجوانب، ربما يكون واحدة من المؤسسات المحافظة في العالم. ومن المؤكد أن المجلس محق في أن يكون محافظا عندما يتعلق الأمر بحماية مسؤوليته وولايته اللتين نص عليهما الميثاق. وفي حين أننا نقبل البراغماتية البريطانية، فإن من المهم أيضا، كما قال فيلسوف بريطاني، أن لا نسمح بدخول قدر كبير من ضوء النهار إلى المفاوضات وعمليات التقييم التي تدور بين جميع أعضاء المجلس والتي تكون أحيانا بالغة التعقيد.

ويوجد دائما تفاعل بين القوى العالمية والعواصم من جهة وبين آليات صنع القرار المتعددة الأطراف والمسؤوليات من جهة أخرى. وهذا هو ما يجب أن يكون عليه الحال. فالمجلس يضم ١٥ عضوا، يأتي كل واحد منهم إلى مائدة المفاوضات بآرائه وتصوراته. ولكن ما يوحد المجلس في عمله ويمثل موضوعه الأساسي - الذي من المؤكد أن أيرلندا وجدته مثيرا للإعجاب أثناء عضويتنا في المجلس - هو شعور أعضاء المجلس أنهم أيضا يخدمون هدفا لا يزال، كما قال السفير لفيت، يحتفظ بأهميته، حتى بعد حوالي ٦٠ عاما. والتعاون بين الدول لحماية السلام والحيلولة دون نشوب حروب والتصدي للأزمات والبناء بعد انتهاء حالات الصراع أمور لا غنى عنها لصون السلام الدولي وتعزيزه.

لقد اختار إسايه بيرلن لأحد كتبه العنوان "The Crooked Timber of Humanity" (عودة البشرية الأعوج)، وهذه نقطة جوهرية. فالحياة والسياسة يعوزهما النظام؛ والعديد من الأزمات التي يعالجها المجلس معقدة وصعبة. وقد تكون هناك قوى هائلة؛ وروح الشرور التي تتأجج من الأعماق عندما تبدأ الصراعات لا يمكن إخمادها بسهولة. وبالتالي، فإن العالم الذي يتعامل معه مجلس الأمن عالم من القضايا المدرجة على جدول أعماله المشوشة بطبيعتها في جوانب عديدة. إنها بالغة التعقيد، ونادرا ما نجد خطا مستقيما من الألف إلى الياء. ولذلك، يجب على المجلس، محاولا التوصل إلى أفضل رأي، أن يقيِّم الوضع على النحو الواجب من جميع جوانبه وأن يدفع باتجاه تحقيق أهدافه وأن يراقب الوضع على نحو مناسب.

بالنسبة لإجراءات المجلس، أود أن أبدي بعض الملاحظات العامة. في حين أن المجلس يدرك وجود صلات بين القضايا، فإنني أعتقد أن من المهم ألا يتعدى المجلس على صلاحيات الهيئات الأخرى أو على دور أي منها. هذا موضوع ظهر في المناقشات العامة بشأن تقرير المجلس على مدى السنوات القليلة الماضية. يجب احترام جميع مؤسسات ولجان الأمم المتحدة، ويسود شعور أحيانا أنه يتعين على المجلس، وإن كان يناقش ويقيم صوابا قضايا ذات موضوع، أن يتوخى الحرص حتى لا يضعف مواقف هيئات الأمم المتحدة الأخرى وأن يحترم امتيازاتها احتراما كاملا.

على الصعيد الحكومي الدولي، من الواضح أننا بحاجة إلى مزيد من الحديث فيما بيننا، وذلك كما قيل في

مناقشـات الجمعيـة العامـة في العـام المـاضي. كمـا أن أسـرة مؤسسـات الأمـم المتحـدة بحاجـة إلى مزيـد مـن الحديـث فيما بينـها عمـا تم عمله في مجلس الأمـن والجمعيـة العامـة والمجلس الاقتصــــادي والاجتمـاعي والصنـاديق والـبرامج، وما إلى ذلك.

ونحن بحاجة أيضا إلى مزيد من متابعة قرارات المجلس وتنفيذها. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي أن ننظر في إنشاء مزيد من اللجان التابعة للمجلس. وفي الفريـق العـامل المخصـص المعني بأفريقيا، الذي يترأسه السفير كونجول، لدينا مثال جيد للجـــنة قامت بعمل ممتاز. وسيكون ابتكارا جيدا أن ننظر ما إذا كـان بوسـع لجـان، تعمـل في مجـالات أخـرى تنظـر في مواضيع معينة أو قضايا جغرافية، أن تحذو نفس الحذو. ومن المؤكد أن هذا ابتكار نرى أنه يستحق الدراسة.

بالنسبة لبعثات المجلس، نعتقد أنها آليات قيِّمة للغاية. فقد أرسلت بعثة إلى إثيوبيـا وإريتريـا برئاسـة السـفير كولبي، وبعثـة إلى منطقـة البحيرات الكـبرى برئاسـة السـفير لفيـت. وسـنبقى منفتحين لإرسـال بعثـات أصغـر ونـرى أنهـا مفيــدة. ولكـن التوتـر حـول الأعـداد سيظل قائمــا - مـا مـدى تمثيـل الفريق الصغير. ولذلك، فإننا نرى قيمة في فكرة إرسال بعثة مـا قـد تتكـون مـن عضـو واحـد مـن أعضـاء المجلـس أو مـن عضويـن أو مـن ثلاثـة أعضـاء. وأعتقـد أيضـا أن ذلـك سـيزيد مـن إمكانيـة اسـتخدام هـذه الأداة مـن الناحيـة اللوجيسـتية بشكل أكثر انتظاما وبطريقة أنجع.

وفيمـا يتعلـق بمسألة الموضوعـات والمناقشـة الختاميـة فنحـن نـرى أنهـا ابتكـار نـافع جـدا في أعمـال المجلـس خـلال الفترة الأخيرة. ولا يتعين إجراء مناقشة ختامية في نهاية كل شهر، ولكننا نؤيد بالطبع فكرة فتح باب المشاركة والتكلم في المناقشة، مثلما كـان الحال خلال رئاسة سنغافورة، أمام من ليسوا أعضـاء في المجلـس - ربمـا مـع تحديـد المـدة لكـل مشارك بثلاث دقائق، بمن فيهم أعضاء المجلس. ولكننا نعتقد أن الفكرة قد نجحت تماما، ونريد لها الاستمرار.

ومن المؤكد أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد طغت على أعمال المجلس خلال هذا العام. ويمكننا أن نفخر بحقيقة أن المجلـس تصـرف بحـزم وعـزم. فـالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يوفـر دعامـة قويـة جـدا علـى جميـع الصعـد في المعركـة ضـد الإرهاب. وتعمل لجنة مكافحة الإرهاب بشكل ناجح جدا، وأضـم صـوتي إلى أصـوات الآخريـن في الإشـادة بالسـفير غرينستوك على عمله في شرح وتحديد الأهداف والمقـاصد لمجمل أعضاء الأمم المتحدة وللمجتمع الدولي. ولقـد عملت اللجنة بنجاح تام في مجال حساس جدا، واعتقد أن كثيرا من الفضل في ذلك يعود إلى الانفتاح المعتمد.

وبالنسـبة لأفغانسـتان، تم إحـراز تقـدم هـام بـإبرام اتفاقـات بـون والعمـل الـذي قـام بـه السـيد الإبراهيمـي وبعثـة الأمـم المتحـدة للمسـاعدة في أفغانسـتان ودور القـوة الدوليـة للمسـاعدة الأمنيـة. والمـهم الآن هـو الوقـوف إلى جـانب الشعب الأفغاني في عملية التعمير حتى تُستغل استغلالا كاملا الفرصـة المتاحـة لشـعب أفغانسـتان بعـد سـنوات طويلـة مـن المعاناة الشديدة.

وهذه ليست مجرد نقطة ذات أهمية عادية. لا بـد أن يظهر المجتمع الدولي فعالا في انخراطه في أفغانستان، ولذلك سيكون مـن المـهم أن يحافظ المجلس على هـذا المسـتوى مـن الانخراط.

وبالنسبة للشرق الأوسط، من حيث عمل المجلس، أحرزنـا تقدمـا كبيرا خـلال هذا العـام، وذلـك باتخـاذ القـرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، في آذار/مـارس، مؤكدين فيـه علـى رؤيـة الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشـان جنبـا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. ونحن نعرف ما هو الطريق الـذي

يجب أن نسلكه. والمهم الآن مضاعفة الجهود للوصول إلى تلك الغاية.

ونحن نقدر حقيقة انه توجد الآن إحاطات إعلامية شهرية للمجلس بشأن الشرق الأوسط. وكانت هذه الإحاطات الإعلامية مفيدة جدا في عمل المجلس بشأن الشرق الأوسط وإسهاما هاما فيه.

وبالنسبة لأفريقيا، من الواضح أنه إذا كان هناك أي معنى لعبارة ''نحن مجتمع''، كما قيلت، فلا بد أن ينعكس ذلك على أفريقيا. لقد بدأ الفريق المخصص المعني بأفريقيا بداية جيدة جدا. ولقد انخرطنا على مستوى جاد في القضايا المتعلقة بمنطقة البحيرات الكبرى وإثيوبيا وإريتريا وسيراليون ومنطقة اتحاد نهر مانو وبوروندي والصومال وأنغولا.

النقطة الرئيسية هنا هي أنه مع وجود الاتحاد الأفريقي وصياغة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لدينا الآن فرصة نجاح حقيقية في دفع مصالح أفريقيا قدما وفي دعم أفريقيا. ولكن سوف يتطلب هذا، كما قال الرئيس مبيكي وآخرون، مشاركة المجتمع الدولي على مستوى ضخم لدعم جهود أفريقيا. هذا أمر لابد للمجلس أن يوليه اهتماما كافيا وأن يقطع من أجله التزاما قويا في الفترة القادمة.

وأخيرا، أود أن أشكر الأمانة العامة، حيث أن هذا هو الوقت الملائم لشكرها، على كل التزامها ودعمها لعمل المجلس خلال هذا العام، وهو ما يقدره وفدي كثيرا.

السيد اغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالأسبانية): اتفق مع السفير جيريمي غرينستوك عندما قال إن هذا العام كان عاما غير عادي لمجلس الأمن. ولكن لا تزال أمامنا بضعة أشهر قد نواجه خلالها أهم الأحداث في حياة المجلس. لذلك فإن عرض هذا التقرير على الجمعية العامة يتم في ظل ظروف يخضع فيها المجلس إلى تمحيص شديد من المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى ويتابعه فيها أعضاء الأمم المتحدة والرأي العام العالمي عن كثب.

وبناء عليه، يسعدنا أن يكون هذا التقرير نتاج اتفاق في المجلس على تحسين عرضه وانه يشمل لأول مرة جزءا تحليليا يركز على مجالات تهم مجمل أعضاء الأمم المتحدة.

ونحن نكرر التهنئة والتأييد اللذين أعرب عنهما بعض أعضاء المجلس للسفير كيشوري محبوباني والوزيرة لي وأعضاء فريقهما على إسهامهم، الذي منحنا هذه الأداة المفيدة التي تمكننا من الإبلاغ بشكل اكثر دقة عن أنشطة المجلس خلال العام الحالي في عمله المتصل بصون السلم والأمن الدوليين.

ولقد أفضت مداولات مكثفة إلى اعتماد معايير لإعداد هذا التقرير. وشارك وفدي فيها بنشاط، مشاطرا السفير محبوباني رؤيته ونهجه ورغبته في إعداد وثيقة موضوعية تفيد المجتمع الدولي بالفعل.

ونهنئ السفير جيريمي غرينستوك على إسهامه في إعداد المقدمة، التي كانت موضع نقاش حيوي بين الأعضاء والتي ترد في هذا التقرير؛ فهي في الواقع أهم تجديد في التقرير. وكما قال السفير لفيت - الذي كان هو نفسه مؤيدا هاما جدا لهذه المبادرة - يتقدم المجلس على نحو بطيء. ومن المؤكد أن هذا يمثل انتصارا. ولكن المناقشات مستمرة ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بين جميع أعضاء المجلس. ولا يزال بعض الأعضاء مترددين في التحرك قدما على الطريق المحدد لعملية إعداد التقرير.

واليوم يمكننا أن نعتبر هذا التحرك البطيء إلى الأمام انتصارا؛ ولكن يجب إحراز المزيد من الانتصارات. ويسعد وفدي ما تم تحقيقه، بالرغم من عدم رضاه عنه حتى الآن. وتأمل المكسيك أن يمكن للتطويرات القادمة، خاصة في القسم التحليلي، أن تتضمن، من بين التجديدات الأخرى،

اعتماد مؤشرات واضحة ودقيقة لقياس التقدم المحرز في عمل المجلس، وكذلك اعتماد قسم يتضمن المقترحات الساعية إلى تحسين إجراءات العمل وأداء منظمتنا.

ولقد تابعت المكسيك باهتمام كبير عمل المجلس وكذلك الجهود المبذولة لتحويله إلى جهاز له علاقات أوثق مع بقية أعضاء الأمم المتحدة. ونحن نعلم أننا، بوصفنا عضوا منتخبا، موجودون في المجلس لمجرد فترة وجيزة من الزمن. ولهذا السبب، ولأسباب أخرى رئيسية، نريد أن نبذل جهدا خاصا وغير عادي، بنفس روح السفير محبوباني، لضمان انه عندما نرحل عن هذا المجلس نكون قد أسهمنا في التقريب بدرجة كبيرة بينه وبين بقية مجتمع الأمم المتحدة؛ وأن تكون إجراءات عمله قد أصبحت أكثر شفافية بكثير؛ وأن يكون قد تم إحراز تقدم نحو إنشاء آليات هدفها إقامة علاقات بين القرارات المتخذة في مجلس الأمن وتلك التي تُتخذ في هيئات أخرى في الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، نرى أن جلسات المناقشة الختامية الشهرية، تؤمن فرصة ممتازة لإجراء مناقشة تفاعلية بين الأعضاء وغير الأعضاء. وسنواصل تأييدنا هذا الأمر حتى يصبح ممارسة منتظمة. ولكن، ما زلنا نشهد، لدى بعض الأعضاء، تحفظات يجب النظر فيها بإمعان ودقة واحترام، بغية التوصل إلى اتفاقات في المستقبل القريب.

وقد اتخذت تدابير لتحسين إجراءات العمل في مجلس الأمن ككل. البعض منها سهل للغاية، كتعيين مقاعد لغير الأعضاء في مناقشاتنا. في حين يتسم غيرها بأهمية أكبر، كنشر تقارير الأمين العام مثلا، وجدول الأعمال، والمساهمة الهامة جدا لصحف الوقائع الصادرة عن مواضيع يتناولها المجلس.

وبالنظر إلى أننا ندرك ما حصل، نود أن نشكر أعضاء أمانة مجلس الأمن الذين، بانفتاحهم على التدابير المناقشة والمقترحة هنا، هدفوا إلى جعل مجلس الأمن تدريجيا أكثر شفافية بكثير وأوثق ارتباطا بباقي أجهزة المنظمة. ولقد ظلوا متقبلين لهذه الأفكار وسهلوا تنفيذ التدابير التي اعتمدناها. كما كانوا متقبلين لإصدار الوثائق.

ولقد سعينا أيضا لتعزيز عمل الأمانة وجعلها ترتبط مع العمل الجديد للمجلس، من قبيل البعثات الميدانية لمجلس الأمن ككل، وكذلك مع عمل لجان الجزاءات التي يشارك فيها بلدي مشاركة نشطة.

ونحن نرحب بالتوجه المتزايد لمجلس الأمن، صوب عقد المزيد من الجلسات التي يشارك فيها أو يحضرها جميع أعضاء الأمم المتحدة. ونؤكد مجددا أنه يجب علينا تنفيذ أحكام المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، التي تنص على عقد جلسات علنية مفتوحة. ونأمل في أن يتقلص مقدار التردد لدى بعض الأعضاء في المجلس، وفي أن يتحقق ترابط أوثق بين الأعضاء في مجلس الأمن والجمعية العامة.

وإننا سنواصل العمل في الفريق العامل غير الرسمي لتحقيق هذه الغايات. وبالمثل، يعتبر الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص لإصلاح مجلس الأمن، وهو الفريق التابع للجمعية العامة، نطاقا آخر يمكننا العمل ضمنه، من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على إجراءات عملنا والنظام الداخلي التي من المفارقة أنها بقيت مؤقتة لفترة فاقت ٥٠ سنة.

والتزام المكسيك بمبدأ الشفافية هو التزام راسخ. ونحن نريد أن نتجاوز العقبات التي تعرقل وضع تقرير أكثر موضوعية يبين عمل المجلس اليومي. ونأمل في أن ينجح هذا العمل. فهذا العمل يلتزم به وفد بلادي ووفود أخرى.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد كالومو، على العرض الذي قدمه، كما أود أن أشكر السفير

محبوباني على الجهود التي بذلها فريق العمل التابع له بهدف تحسين أساليب عمل المجلس، وعلى بيانه الوافي والهام للغاية.

ويرحب وفدي بعقد هذه الجلسة اليوم المكرسة للنظر بصورة أولية في مشروع تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وهذه المبادرة الطيبة تندرج في سياق عزم المجلس على إصلاح أساليب عمله والمساهمة أكثر في تعزيز دوره في صون السلم والأمن الدوليين.

إن مشروع التقرير المعروض علينا اليوم يعكس إرادتنا المشتركة لتقييم ما قمنا به من نشاطات في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، علّنا نتعلم منها بغية تحسين العمل في المستقبل. وبداية، يرى وفدي أن مشروع التقرير، سواء من حيث الشكل أو المضمون، حقق تحسنا ملحوظا. وبالفعل، فقد توصلنا هذه المرة، بدلا من مجرد تصنيف أو وصف كمي لنشاطاتنا، إلى وثيقة أكثر تحليلا تراعي الانتقادات الأساسية التي وجهتها إلينا مرارا دول أعضاء. وقد أصبح مشروع التقرير أيضا أكثر إيجازا، حيث أنه يتفادى التداخل و التكرار في مسائل سبق وتناولتها هيئات أخرى في الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للمسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس، فيظهر أن مقدمة مشروع التقرير ليست مجرد سرد إنما تمثل تحليلا ثاقبا ومتبصرا واستشرافيا. كما يتناول مشروع التقرير مسائل عامة، كالحملة التي نشنها ضد الإرهاب، ونظم الجزاءات، ومسائل مواضيعية تضاهيها أهمية.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، لا شك في أن مجلسنا، بفضل مساهمة جميع أعضائه، قد أحرز تقدما كبيرا في سبيل تحسين أساليب عمله. وقلد وسع أيضا نطاق نشاطاته، من خلال إحداث تغييرات جذرية في طريقة التواصل مع الدول الأعضاء الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. وانعكس هذا الأمر في جملة أمور، منها عقد جلسات علنية وجلسات وفقا لصيغة أريا، وجلسات شهرية لإجراء مناقشات ختامة، بشكل أكثر تواترا، مما سمح لنا بأن نباشر الحوار بغية التوصل إلى شفافية أكبر وانفتاح أوسع.

ولا يسعنا إلا أن نذكر البعثات التي أوفدها المجلس إلى مناطق الصراع في أفريقيا، فقد أثبتت أنها الأكثر جدوى. بالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتقارير المنتظمة عن نشاطات أفرقة المجلس العاملة ولجان الجزاءات. ويجدر بنا أيضا أن ننوه بالمشاورات المتزايدة التي تجري بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات لتقييم عمليات حفظ السلام، مما يسمح بتفاعل أكبر، وبتجنب قرارات قد تضر بحسن سير عمليات كهذه.

بيد أن هذا التقدم البارز ينبغي ألا يحيد بنظرنا عن الجهود التي يجب أن نبذلها لتحقيق أهدافنا. ويجب علينا، في ذاك الصدد، أن نعزز نشاطنا ونحسنه بغية الإيفاء بالمتطلبات المتصلة بواجبنا الأساسي في حفظ السلم والأمن الدوليين. وبين تلك الأهداف، نولي اهتماما خاصا للانفتاح أكبر على الدول الأعضاء الأخرى، وتنسيق أحسن مع مختلف العاملين ضمن منظومة الأمم المتحدة، وفي مؤسسات أخرى، وصقل أساليب عملنا بهدف جعله أكثر فعالية وكفاءة.

ختاما، يعتقد وفد بلادي من الضروري أن ينظر المجلس في أنسب السبل التي تكفل التنفيذ الفعال والتام للقرارات والمقررات والتوصيات العديدة التي نتخذها معا. فنحن مقتنعون بأن هذه الأهداف ليست مثالية إلى حد يتعذر معه تنفيذها، بل هي في الواقع ممكنة التطبيق إذا ما أبدينا مزيدا من الالتزام والتصميم والإرادة الجماعية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، نعبر عن شكرنا لكم على عقدكم لهذا الاجتماع

الذي يعبر عن إعارة مجلسنا لمزيد من الأهمية لتقريره السنوي الذي سيطرح أمام الجمعية العامة. ويسرنا أن نشير إلى أن الجهود التي بذلها أعضاء المجلس لتحسين هذا التقرير وجعله أكثر فائدة ستلقى رد فعل إيجابي من قبل الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

وتؤيد سوريا مضمون وشكل هذا التقرير. ونشكر السيد كالوموه وجميع العاملين معه من الأمانة على الجهود التي بذلوها في إعداد هذا التقرير. إن الروح الإيجابية التي ناقش أعضاء المجلس من خلالها أهمية إحداث تغييرات في شكل التقرير ومقدمته التحليلية، تعكس الحرص على العمل بهدف تحقيق الفائدة القصوى من هذا التقرير. إلا أنه لا يمكن الإشارة إلى التقرير الجديد والقرارات المناسبة التي اتخذها المجلس في هذا المجال دون التنويه والإشادة بالجهد الكبير الذي بذله السيد السفير كيشور محبوباني ومعاونوه، وخاصة الآنسة كريستين لي، في الدفع والإصرار على العديد من الآراء البنّاءة التي وجدت استجابة لها بين أعضاء المجلس، وانعكست في شكل هذا التقرير الجديد.

لقد تحدث عدد من السادة السفراء الذين تحدثوا قبلي حول عمل المجلس في مجالات محددة، سواء كان ذلك لوضع حد للصراعات في أفريقيا أو في الشرق الأوسط أو في آسيا أو أماكن أخرى. وتم الحديث أيضا حول بعثات المجلس إلى عدد من مناطق الصراع. وتناولوا بشكل مفصل أهمية هذه البعثات وملاحظاتهم حولها، أو الإشارة إلى الجلسات الختامية التي عقد مجلسنا العديد منها خلال الأشهر الأخيرة. ويسر وفدي في هذا المجال أن يشيد أيضا بالجهود التي بذلها السيد السفير لفيت عندما قدم صيغة رائعة مناسبة للجميع للعمل وفقها. ويؤكد وفدي أن التقليد بعقد مثل هذه الجلسات الختامية هو أمر مناسب ويجب الاستمرار فيه في ضوء الملاحظات التي أبداها عدد من أعضاء المجلس حول هذا الموضوع.

كما ناقش المجلس طيلة الفترة الماضية العديد من القرارات أو المسائل الموضوعية، سواء في مجالات عمليات حفظ السلام، أو المرأة والطفل في الصراعات المسلحة، وموضوع الإرهاب. وقد حقق المجلس نجاحات في معالجة العديد من هذه القضايا، وأحرز تقدما لا يمكن التغاضي عنه وخاصة في مجال عمل مكافحة الإرهاب، حيث ننضم إلى العديد من الذين أشادوا بقيادة السيد السفير غرينستوك لعملنا في هذا المجال.

ومع كل هذا، فإننا نشير إلى أن المجلس لم يتمكن خلال هذه الفترة أيضا من متابعة تنفيذ القرارات التي يتخذها. وقد أشارت العديد من الوفود التي اجتمعنا معها في هذا المجلس، سواء فيما يتعلق بأفريقيا أو مناطق أخرى من العالم، إلى أسفها لأن هذه القرارات لم تنفذ. ويصبح الموضوع أكثر حساسية عندما نعيد التأكيد على أن القرارات التي يتخذها مجلس الأمن تتعلق بالأمن والسلم الدوليين. ونعتقد أن عدم متابعة تنفيذ هذه القرارات سيكون له أثر على دور المجلس ونظرة المجتمع الدولي إليه، المسألة التي أشرنا إليها في العديد من مداخلاتنا السابقة.

ولن أذهب بعيدا في هذا المجال. سأشير إلى قرار اعتمدناه قبل يومين - القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، ورفض طرف معني فوريا له، وتحدي هذا القرار، وإعلان ذلك على الرغم من مطالبة جميع أعضاء المجلس بتنفيذه.

لقد حقق المجلس إنجازات كبيرة فعلا أشار إليها الذين تحدثوا قبلي بخصوص الموضوع المتعلق بجعل عمل هذا المجلس أكثر شفافية، حيث عقد المجلس اجتماعات تعتبر قياسية إذا ما قورنت بالسنوات السابقة. والمهم هو أن العديد من هذه الاجتماعات فُتحت لجميع الدول الأعضاء للمشاركة فيها والتعبير عن آرائها إزاء عمل المجلس وإزاء القضايا الموضوعية التي نوقشت أمام المجلس. وترى سوريا أنه

من الضروري الاستمرار في متابعة هذا النهج كي يكون المجلس أكثر التصاقا بالجوانب التي يناقشها في مختلف أنحاء العالم، والتصاقا بآراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول هذه المواضيع.

لقد أشار السيد السفير محبوباني في بيانه إلى العديد من الجوانب التي اتفق أعضاء المجلس على معالجتها كي يصبح المجلس أكثر شفافية وفعالية في عمله. إلا أنه أشار أيضا إلى العديد من السلبيات التي تتحكم في عملنا. ونحن نتفق معه في تحليله لما كان عليه الوضع ولما أصبح عليه، ولما يمكن أن يكون عليه الوضع في المستقبل.

وسوريا تتطلع إلى مزيد من العمل الجاد لتحسين آليات عمل المجلس، وخاصة من خلال الفريق العامل المعني بأساليب عمل المجلس وإجراءاته. ونعتقد أن هذه العملية يجب أن تتخذ طابع الاستمرار. فالتطلع إلى الأفضل أمر إنساني مشروع دائما. وتصبح هذه العملية أكثر ضرورة عندما نعرف أنها غدت مطلبا ملحا من قِبَل الدول الأعضاء التي تؤكد على ذلك في كل مرة يطرح فيها تقريرنا أمام الجمعية العامة.

تتطلع سوريا إلى مناقشة جدية لهذا التقرير أمام الجمعية العامة، وتؤكد أنها ستأخذ بعين الاعتبار جميع الآراء البناءة التي ستطرح لتحسين عمل المجلس وجعله أكثر استجابة لما ينص عليه الميثاق، ولما تريده وتتوقعه الدول الأعضاء من مجلس الأمن.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي باجتماع اليوم الذي يُعقد لمناقشة التقرير السنوي الذي سيرفعه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن ممتنون للسفير محبوباني، الممثل الدائم لسنغافورة، ولنائبته السيدة كريستين لي، على جهودهما الدؤوبة من أجل أن يظهر تقرير هذا العام في الصورة التي هو عليها الآن. إن تصميم السفير محبوباني الثابت ونهجه الإبداعي القائم على أساس ممارسات عملية حديثة، ربما وجدها بعضنا مرهقة بعض الشيء، قد أديا اليوم إلى إعداد تقرير يعتز به كل أعضاء الأمم المتحدة.

لقد أدى الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى عملا ممتازا ونود أن نشكر الأمانة العامة وفريقها على الجهد الرائع المبذول في إعداد التقرير كما نشكرهم على دعمهم القيم للمجلس.

ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا الحار للأعضاء الخمسة المنتخبين الذين غادروا المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والذين أسهموا مساهمة كبيرة في أعمال المجلس. وكنا نتمنى لو وجهت إليهم الدعوة لكي يدلوا بآرائهم بشأن هذا التقرير في جلسة اليوم، لأنهم شاركوا أيضا في الأشهر الستة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير.

والتقرير المعروض علينا اليوم يمثل تحسنا كبيرا، مقارنة بتقرير العام السابق. فهو أكثر إيجازا، وأسلس قراءة، وأكثر تركيزا وتنظيما. وأهم من ذلك، فإنه أسفر عن وفورات كبيرة من حيث تكاليف نشره، مقارنة بالتقارير السابقة.

أما بالنسبة للتقرير ذاته، فاسمحوا لي أن أقسم ملاحظاتي إلى جزأين؛ أولا، المسائل الإجرائية فيما يتعلق بعمل المجلس، وثانيا، القضايا الموضوعية التي انخرط فيها المجلس خلال السنة المشمولة بالتقرير.

خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كان هناك تحسن ملموس في أساليب عمل هذا المجلس. وسأسرد هنا بعض الأمثلة.

أولا، كان هناك عدد أكبر من الجلسات العلنية بمشاركة أكبر من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس، وقد أدى هذا إلى مزيد من الانفتاح والشفافية في عمل المجلس. ثانيا، عقد المجلس عددا كبيرا من جلسات الإحاطة الإعلامية التي أعقبتها مشاورات غير رسمية، مما أتاح الفرصة لغير الأعضاء للإحاطة بآخر التطورات بشأن المواضيع قيد المناقشة. ثالثا، عُقدت بضع جلسات ختامية، لإعطاء الفرصة للأعضاء وغير الأعضاء في المجلس للإعراب عن آرائهم بشأن المواضيع ذات الاهتمام بشكل صريح ومتفتح.

رابعا، تحقق قدر أكبر من التفاعل نتيجة للمداخلات التي تتخلل مناقشات المجلس، عندما يكون هناك تناوب بين المتكلمين من الأعضاء وغير الأعضاء. خامسا، بدأ المجلس ممارسة جديدة وهي سحب القرعة لإعداد قائمة المتكلمين، وساعد هذا في إيجاد نظام أكثر عدالة وشفافية بالنسبة لإعداد القائمة.

سادسا، عقدت سلسلة من الجلسات لتبادل الأفكار داخل المجلس وخارجه. وقد ساعد ذلك في إعداد نُهج شاملة بشأن العديد من القضايا الصعبة والمعقدة. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس، رغم انشغاله بجدول أعمال روتيني بشكل أو آخر، أن يوفر وقتا أكبر لتبادل الآراء بشكل صريح وحر وغير رسمي كي يمكنه أن يعد نُهجا استراتيجية لمعالجة مختلف القضايا التي نتصدى لها.

كانت نتيجة هذه الإبداعات الإجرائية إيجابية للغاية. فقد شهدنا مجلسا أكثر حيوية تتدفق فيه الأفكار وتتفاعل بشأن العديد من القضايا بشكل حر. وثمة حالات يجدر الإشارة إليها، مثل المناقشات بشأن أفريقيا التي أجريت تحت رئاسة وزير خارجية موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؛ والمناقشات بشأن اتحاد نهر مانو تحت رئاسة البارونة أموس؛ والمناقشات بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت رئاسة السفير نغروبونتي؛ والمناقشات بشأن أنغولا وأفغانستان وتيمور الشرقية وكثير غيرها.

أما بالنسبة للقضايا الموضوعية، يظهر التقرير بشكل واضح مدى انشغال المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلم يكتف المجلس بالرد على التهديدات التي تحيق بالسلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، بل إنه نشط في التعامل مع العديد من المشاكل التي تمس السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وكان رد فعل المجلس قويا إزاء هجمات ١١ أيلول/سبتمبر والتهديدات المباشرة للهجمات الإرهابية، وذلك من خلال اعتماد القرارات ١٣٦٣ (٢٠٠١) و ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبالمثل، انخرط المجلس تماما في معالجة المشاكل في أفغانستان وكوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا والصومال وأنغولا وبوروندي.

ولكن في بعض الحالات، لم يكن المجلس قادرا على التصدي لبعض المشاكل بنفس الطريقة الناجحة. ففيما يتعلق بالشرق الأوسط، على سبيل المثال، في حين أن المجلس حقق قفزة كبيرة إلى الأمام عندما قرر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أن يعقد جلسات شهرية للإحاطة الإعلامية بشكل منتظم، إلا أنه لم يتمكن، للأسف، من إحراز تقدم حقيقي في المساعدة في عملية السلام.

ومن ناحية أخرى، فإن التغاضي الضمني من جانب مجلس الأمن بشأن عدم امتثال بعض الأعضاء لقراراته قد منع المجلس من تحقيق النتائج المنشودة. وبالمثل، فلم يتمكن المجلس بعد من التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة الجزاءات.

لقد شهدنا الدور الاستباقي للمجلس في معالجة القضايا الأفريقية. وقد ساعد إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا، الذي أشار إليه الكثير من الزملاء، والاستفادة

المثمرة من المعتكفات في تعزيز دور المجلس. وأتفق مع السفير كور في أن إنشاء أفرقة عاملة مخصصة تعنى بالقضايا المعقدة الأخرى يمكن أن يكون مفيدا وأن يسهم في خدمة أعمال المجلس.

كما أن بعثات مجلس الأمن إلى مختلف المناطق المضطربة كانت مفيدة للغاية في معالجة صلب المشاكل وفي إضفاء الثقة اللازمة على أعمال المجلس. ونعتقد أن الزيارات الميدانية أساسية في مساعدة الأعضاء على فهم وتقييم الحالة الحقيقية على الأرض. ولذلك، فإننا نشجع القيام بمثل هذه الزيارات، التي كانت لها أيضا آثار إيجابية جدا على الأطراف المحلية الفاعلة المشاركة في حالات الصراع.

وفي حين أننا نعترف بجهود المجلس في سبيل تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الالتزام القوي من جانب الأعضاء بمبادئ الميثاق، نعتقد أنه ينبغي عدم التضحية بالمصلحة الجماعية على مذبح المصلحة الوطنية. والحفاظ على وحدة المجلس يجب أن يكون هاديا لنا، وعلى كل عضو من أعضاء المجلس أن يسعى جاهدا إلى تحقيقه. فبدون هذه الوحدة سيكون من الصعب رسم صورة تبعث على الثقة لا الفرقة، التي قد تعطي إشارة خاطئة للأطراف المعنية.

لقد ارتقى المجلس إلى مستوى المعايير في غالبية الحالات، وكان دوره أساسيا في التصدي لتلك المشاكل. وقد ساعد ذلك في زيادة مصداقية المجلس من خلال جعل تلك الهيئة أكثر شفافية وقابلية للمساءلة والمحاسبة.

ونأمل أن هذا التقرير سيكون موضع مناقشة وتحليل جادين من جانب جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، لأننا نعتقد أنه من خلال مثل هذه المناقشة سيكون بوسعنا تعزيز العلاقة والثقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وزيادة مصداقية المجلس، وفي المقام الأول الحفاظ على الدور المركزي للمجلس.

السيد كنينغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالقول إنني أتفق مع ما ذهب إليه كثير من زملائي حول طاولة المجلس بأن هذا العام كان عام نجاح كبير. وإن كنا لم نحقق كل الأهداف التي حددناها لأنفسنا، إلا أننا حققنا ما لا بأس به. وقد شهد العام أيضا تحسنا كبيرا في أساليب عمل مجلس الأمن، الأمر الذي تمثل في المرونة والإبداع والتكيف مع التحديات والظروف الجديدة.

ونرحب بإصدار تقرير هذا العام الذي سيقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال المجلس. وكما لاحظ الآخرون، جاء التقرير أيسر مضمونا وأفضل شكلا، ونشكر السفير محبوباني وزملائه على إلحاحهم كيما يخرج التقرير بهذا الشكل الذي نرحب به.

ويعكس التقرير تقدما مستمرا في تحقيق التوازن بين مراعاة الشفافية والحرص على كفاءة أداء المجلس. وقد تحقق هذا بدرجات متفاوتة في ثلاثة مجالات منفصلة على الأقل: الإجراءات؛ وآلية جديدة للعمل في أفريقيا وإدماج عمل البلدان المساهمة بقوات؛ والعمل الجديد للجنة مكافحة الإرهاب ولجنة السفير بالديبسو.

وخلال رئاستنا للمجلس عملنا عن كثب مع وفد سنغافورة لإعداد سجل شامل لجميع المذكرات الإجرائية التي صدرت بشأن أعمال المجلس. وتوفر هذه القائمة المشروحة توجيها واضحاً لجميع الدول الأعضاء بشأن مجموعة كبيرة من التوضيحات الإجرائية. ونقدر أيضا جهود النرويج بوصفها رئيساً لفريق مجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام، لتأسيس آلية جديدة لتعزيز الحوار بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. ولقد أحرزنا بعض التقدم في التصدي لمجالات كانت مصدر قلق لنا، ولكننا نرى أن هناك مجالا لتحسينات إضافية. ونرحب بوجهات نظر البلدان

المساهمة بقوات في مداولاتنا بوصفها إسهاما في تحسين عملية صنع القرار.

وأود أن أشير إلى أن الشكاوى التقليدية بشأن افتقار المجلس للشفافية تتجاوزها الأحداث بسرعة. وفيما يتعلق بالتهديد بالإرهاب العالمي، فقد شهدنا إنشاء هيئة شفافة هي – لجنة مكافحة الإرهاب – التي أزالت من نواحٍ عديدة الخطوط والانقسامات القديمة بين المجلس وجميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اتخذ المجلس نهجاً جذرياً في رد فعله على ١١ أيلول/سبتمبر؛ وقد كان قراراً كاسحا فرض سلسلة من التشريعات والالتزامات الأخرى على جميع الدول. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف الطموحة إلا بتوفير معلومات تتسم بالشفافية تحصل عليها الدول الأعضاء، وبحوار جار بين الدول الأعضاء ومجلس الأمن. ولجنة مكافحة الإرهاب مثال جيد على الأسلوب العملي والشامل والفعال لإدماج جميع الدول الأعضاء في عملية اتخاذ قرار صادر عن مجلس الأمن وتنفيذه. وأرى أيضاً أنها مثال ممتاز على مرونة المجلس وابتكاراته ومقدرته على التكيف مع ظروف جديدة.

وبعد قولي هذا، نحن أقل اهتماماً باستعراض ما كنا عليه من اهتمامنا بالتخطيط لما نريد أن نكون عليه. وسندعم بشكل تام جهود تحسين الشفافية في المستقبل، وفي نفس الوقت سنحافظ على فعالية المجلس ونحسنها. ولدينا مسائل عاجلة ومهمة وملحة: حفظ السلام، ومنع الصراعات، ومكافحة الإرهاب، والتحدي الفريد من نوعه الذي يشكله العراق.

ومسؤولياتنا، بوصفنا مجلساً وبوصفنا أعضاء في المجلس، تجبرنا على مواصلة جهودنا لنكون صريحين وفعالين. مثلا، يجب ألا يكون هناك تنميق في الكلام فيما يتعلق بتهديد السلام الذي يشكله من يدعون أنهم إرهابيون مثل جماعة الجهاد الإسلامية الفلسطينية وحماس وكتائب شهداء الأقصى. وفي الأيام القادمة، سيطلب من المجلس أن يرقى إلى الغرض الذي تأسس من أجله، حينما يتصدى لتحدي العراق والتهديد الذي يشكله للسلم والأمن الدوليين.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لاستعراض مشروع تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ وإقراره.

وأغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديري لوفد سنغافورة، الذي عمل من دون كلل على تطوير التقرير السنوي لمجلس الأمن شكلا وموضوعا. ومعروض على مجلس الأمن أخيراً مناقشة الجمعية العامة لتقرير مجلس الأمن والتعليقات المدلى بها آنذاك. ونحن مدينون بذلك للسفير محبوباني، الذي استخدم كل مهارته وخبرته وحكمته لإتمام هذا العمل. ونحن مدينون بالكثير لبصيرة زملائه والتزامهم. وسيكون لوفدي شرف تقديم التقرير إلى الجمعية العامة الشهر القادم. ويمكنني أن أؤكد للسفير محبوباني أنه في ذلك الوقت ستكون هناك إشارات عديدة لمناقشة هذا الصباح. وأعتقد أن التقرير بالشكل المقدم به، سيمكِّن الجمعية العامة أخيراً من الاضطلاع بمسؤولياتها وأن تؤدي دورها بموجب المادة ١٥ من الميثاق.

والشكل الحالي للتقرير سيمكِّن الجمعية العامة ليس من مناقشته والإحاطة به علماً في غضون صباح يوم واحد فحسب، ولكن أيضاً من الدراسة الحقيقية لإنجازات مجلس الأمن خلال فترة معينة. وبعد قولي هذا، اسمحوا لي أن أضيف أنه حينما يُستعرض التقرير، ستتاح لوفدي فرصة التعبير عن آرائه بشأن الابتكارات الواردة فيه.

ومثلما فعل زملاء آخرون، مثلاً السفير كيشور محبوباني والسفير جان - دافيد لفيت والسفير جاغديش كونجول، سأنتقل بسرعة إلى مسألة الجزاءات. ونحن نعلق أهمية كبيرة على تحسين تنفيذ الجزاءات، وتبسيط وظائف لجان الجزاءات وذلك من ضمن أهدافنا. وأود أن أوضح للأسف أن مشروع التقرير لا يفي بحق العمل الصعب للفريق العامل المعني بالجزاءات. وتحت رئاستي، عقد الفريق العامل سلسة من الاجتماعات ركزت بصورة أساسية على الوثيقة المعنونة ''مشروع استنتاجات الرئيس'' وهي مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. وقد مكننا هذا التمرين من إحراز بعض التقدم. وتم إحراز تقدم فعلي في المسائل الإجرائية والمسائل المتعلقة بالاستثناءات الإنسانية. وسلم الفريق العامل بضرورة أن تجعل لجنة الجزاءات قراراتها معروفة لجميع أعضاء الأمم المتحدة باستثناء حينما قد يؤدى هذا إلى إعاقة تنفيذ الجزاءات. ويتعلق الخلاف الرئيسي في هذا الوقت بفترة الجزاءات. وفي هذا الصدد، يكمن العائق في الطريقة وليس في الفلسفة. وتدافع بعض الوفود عن الجزاءات المحددة بزمن، بينما تدعم وفود أخرى جزاءات غير محددة بزمن بحيث يعتمد رفعها على تصرفات الدولة المستهدفة.

وقد توصل الفريق العامل أخيراً إلى اتفاق بشأن تحسين نظام الرصد لتعزيز فعالية الجزاءات واستدامتها، وبشأن وضع قيود على الآثار غير المرغوب فيها للجزاءات على دول أخرى.

وأود أن أطلع أعضاء المجلس على التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالجزاءات. وينبغي أن يُعلم أن جلسة إحاطة إعلامية ستعقد في وقت قريب تُقدم فيها تفاصيل أكثر وذلك لتجميع آراء أعضاء المجلس حول خير الطرق لمعالجة المسائل المعلقة.

تلك هي التعليقات التي وددتُ الإدلاء بها فيما يتعلق ببحث هذا التقرير. وفي الختام أود أن أشيد ببعثة بنغلاديش لدى الأمم المتحدة التي رأست الفريق العامل من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١. وأسهمت تلك البعثة في التقدم الذي أحرزه الفريق العامل خلال تلك الفترة.

السيد بالديبيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أتكلم اليوم بسرور كبير إذ نبحث تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في صورته الجديدة. لقد وجدت كولومبيا أن اشتراكها في المبادرات الهادفة إلى اقتراح صورة جديدة والموافقة عليها، وهي عملية قامت سنغافورة فيها بدور متميز، أمر مرضٍ للغاية.

هذه هي الفرصة الملائمة للإسهام في التقرير الذي سيصبح وثيقة تبحثها بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ندين لها بالتزام تقديم حساب عن عملنا. وبهذه الروح، أود أن أعرض بعض الأفكار.

هل يعكس التقرير الجديد عمل مجلس الأمن؟ أستطيع تأكيد هذا بوجه عام. إلا أن التقرير ما يزال يعرض الموقف بطريقة رسمية للغاية، بقوائم للوثائق والبيانات والتقارير والمسائل، وما إلى ذلك، وهي تستغرق الجزء الأكبر من التقرير. وأعترف بأن المقدمة تمثل خطوة إيجابية للغاية في الطريق الصحيح. وهنا أود الإشارة إلى أن وفد المملكة المتحدة، وهي عضو دائم في المجلس، قد أيد عملية إصلاح طرق عمل المجلس تأييدا كبيرا. وفي المستقبل، سيصبح من الضروري مضاعفة تلك الجهود.

ما هي فائدة التقرير المعروض الآن للبحث؟ إن التقرير هو مرجع عملي يُمكّن الجمعية العامة والمجتمع الدولي بصورة أكثر عالمية، من دراسة عمل مجلس الأمن بدقة. وفي يدنا الآن وثيقة أكثر جاذبية، حتى في حجمها، وتستحوذ على الاهتمام الجدير بعمل هذه الهيئة الرئيسية من هيئات

الأمم المتحدة. والحقائق طبعا هي الحكم الرئيسي على عمل المجلس. وما يمكّن المرء من تقييم عمل المجلس هو التهديدات ضد السلم والأمن الدوليين ورد فعل المجلس عليها. ورغما عن ذلك، فإن التقرير في صورته الحالية ينظم ذلك التصور الهام ويشجع على المناقشة الأكثر إثراء ويعرض أعضاء المجلس لاختبار بناء من جانب بقية الأعضاء.

هل كانت التعديلات التي أدخلت على التقرير تستحق عناء إدخالها؟ نعم بالتأكيد، لقد أثبتت الجهود التي بذلت في تحسين التقرير والتي استمرت عدة أشهر أنه في الإمكان إصلاح ممارسات المجلس وعاداته في العمل بعد أن بدت غير قابلة للتغيير. وهو درس للأجيال المقبلة من أعضاء المجلس، ويمكن تطبيقه على الممارسات الأخرى من عمل المجلس. وهو درس لكل من الأعضاء الدائمين والمنتخبين في المجلس ألا وهو أن بالإمكان التغيير بدون إيجاد حالات سياسية يصعب التحكم فيها أو يستحيل. وأخيرا هو درس للأمانة العامة التي أعلنت قبل ذلك عن شكوكها في صحة ذاك الاتجاه أو حتى في جدوى تقرير للمجلس كهذا.

وما فائدة ذلك لأعضاء الأمم المتحدة؟ من الصعب التحدث عن فائدة هامة ومحسوسة أوجدها التقرير المعدل. إلا أن الشكل الجديد للتقرير هو دلالة ملموسة على الجهد الجماعي المبذول في اتجاه الشفافية. وهو إشارة واضحة إلى أننا نرغب في توفير المعلومات للجمعية العامة على نحو أفضل. وهذا اعتراف بوجود نقاط ترابط سياسية بين هاتين الهيئتين. وهو تقرير عن تكامل هذين الجهازين.

هل يجب علينا أن نفهم من هذا أن عملية إصلاح التقرير قد اختتمت؟ لا بالتأكيد. إن هذا التقرير سيقدم كي يدقق فيه أعضاء الجمعية العامة الذين نحن منهم. وبناء على تعليقاتهم واقتراحاتهم، قد يكون في الإمكان مواصلة تعديل محتوى التقرير وطريقة تنظيمه. ولهذا فهو عملية دائمة لوضع منتج يتلاءم ومطالب الدول الأعضاء في المنظمة. وهي أيضا محاولة تتفق تماما والمناقشات الدائرة حول إصلاح الأمم المتحدة والمبنية على تقرير الأمين العام (A/57/387) الذي نشر في وقت سابق من هذا الشهر.

ويتوجب علينا أيضا أن نتمعن في جوانب مضمون التقرير، فمثلا لا يزال وفدي مقتنعا بأن التقرير في حاجة إلى قسم يقدم المزيد من التفاصيل حول البعثات التي حدثت من وجود المجلس في الميدان، بما فيها من تبرير وتكلفة ومدى وهكذا. لقد أثار هذا الأمر اهتماما كبيرا تعدل في مداه نطاق المجلس، ولكنه لا ينعكس بصورة ملائمة في التقرير كما كنا نود.

وهناك أيضا أسئلة بسيطة تثير التساؤل وتبدو أنها نتيجة لتفسير محدود للغاية لشكل التقرير الذي استخدم. وأشير هنا على سبيل المثال إلى القسم المخصص لجوائز نوبل التي منحت – في الفصل ٢١، ربما في جزئه الثاني، على الصفحة ٢٨٥ من المسودة بالانكليزية – حيث جاء: ''بعثات مجلس الأمن أو مجموعات من الخبراء، لا أحد''. هذا يعني أن هذا الشكل المحدد يؤدي بنا إلى مواقف مضحكة، يمكن الوقوف عليها بسهولة.

ما هي الخطوة التالية؟ الخطوة التالية بالطبع هي الاستماع بانتباه إلى المناقشات في الجمعية العامة وإلى المشاركة فيها بنشاط كبير. وعلى هذه المناقشات أن تتبع طريقين. أحدهما اضطلاع مجلس الأمن بمهامه، أي التفكير السياسي البحت فيما قام به المجلس من عمل أو لم يقم به. أما الطريق الآخر للمناقشات فسيعنى بصفات التقرير. وستوفر تلك المناقشات لنا المبادئ التوجيهية لعملنا في الأشهر المقبلة.

أما وقد قلتُ هذا، أود أن أعلق على المناقشات في جلسة هذا الصباح. كانت التعليقات مشوقة جدا. ونظرا

لغيابي خلال الجزء الأول من الجلسة، حاولتُ قراءة خطاب السفير محبوباني الذي وزعه وفد سنغافورة. هذه الجلسة التي دار فيها نقد ذاتي مهمة مثلما كان تبادل الآراء الذي يجب أن يساعد على إدخال إصلاحات جديدة في عمل المجلس.

وبعبارة أخرى، على المجلس أن يبذل قصارى جهده لتهيئة هذه الفرص، التي لم نسع إلى تهيئتها دائما. ويمكن أن تستخدم هذه الجلسات لمحاسبة وتحسين أنفسنا. ويجب أن يكون هناك المزيد من هذه الممارسات، كما يجب أن ندرس ونحلل الأجزاء المضمونية من أعمالنا. وقد نجد أن تقييم أداء المجلس مهمة مفيدة يجب أن نستمر في الاضطلاع بها، كما ورد في الفقرة ١٦ من النص الخطي للسفير محبوباني.

ومع ذلك، أود أن أؤكد أن هذه الجلسة عقدت كما جاء في جدول أعمالها، للنظر في مشروع تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ويجب ألا تكون هذه الجلسة نوعا من اختتام لجدول أعمال المجلس ولأدائه. وبعبارة أخرى، يجب أن نستخدم هذه الجلسة للنظر في مشروع التقرير ولعقد جلسات أخرى لتحليل أعمال مجلس الأمن والتعليق عليها وتقييمها. وهذا أمر منفصل.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ننظر نظرة إيجابية إلى مشروع تقرير مجلس الأمن السنوي الاعتيادي إلى الجمعية العامة. وهو يقدم معلومات مفيدة ومفصلة حول أنشطة المجلس خلال العام. ونشكر موظفي الأمانة العامة على مستواهم المهني الرفيع وعلى إتمام عملهم في موعده. ونشكر وفد سنغافورة أيضا على إسهامه في هذه الأعمال.

ويجب أن نذكر الطبيعة المكثفة لأعمال المجلس. ففي الفترة قيد النظر أصدرنا ٧٣ قرارا و ٤٥ بيانا رئاسيا. وحدثت زيادة في عدد الجلسات المفتوحة واستخدمت الإحاطات الإعلامية المفتوحة على نطاق أوسع. وينم كل ذلك عن الشفافية المتزايدة في أعمالنا.

ونعتقد أنه من المهم أن التقرير نفسه يوضح بجلاء الخطوات الملموسة التي اتخذها المجلس لتحسين سبل عمله. ومن الجدير بالموافقة أيضا أن التقرير قد أصبح أكثر أحكاما. والأمر الرئيسي هو التقييم التحليلي لأعمال المجلس، الوارد في القسم التمهيدي من التقرير. ونرى في نفس الوقت أن قرارات مجلس الأمن تبين أعماله على نحو موضوعي أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببضعة تعليقات موجزة بوصفي ممثلا لبلغاريا.

يود وفد بلادي أن يبدأ بشكر الأمانة العامة على إعداد مشروع التقرير وبشكر وفد سنغافورة على كونه القوة المحركة وراء التحسينات التي أدت إلى جعل التقرير أكثر أحكاما وأيسر استخداما من جانب الأعضاء. وأضم صوتي إلى من سبقوني في شكر السفير محبوباني والوزيرة لي.

لقد كانت المناقشة حتى الآن حوارا مفيدا، أو بالأحرى "متعدد الأطراف"، رغم أن السفير فالديفيسو قال قولا صحيحا وهو إن الحوار قد سار في اتجاهين: تحليل لإجراءات وأساليب عمل المجلس، وهو أمر هام جدا، ومناقشة مضمون أعمال المجلس. وحيث أن هذه أول مناقشة من نوعها، فإن هذا التفرع الثنائي كان متوقعا وطبيعيا جدا.

وأتفق مع السفير محبوباني على أنه ينبغي للمجلس أن يهيئ طريقا للانعقاد على نحو أكثر تواترا لمناقشة استراتيجيته. فالمعتزل السنوي الذي ينظمه الأمين العام لا يكفي. وهذا واضح، والنقاش الحالي يقدم دليلا إضافيا على ذلك. وفضلا عن ذلك، أود بشكل عابر أن أعرب عن تأييدي لفكرة السفير لفيت المبتكرة، وهي أن تصبح النصوص الخطية التي تعمم في مستهل كل جلسة جزءا من السجل الرسمي وأن تستلهم الوفود هذه النصوص في البيانات

التي تدلي بها. ولن يسفر ذلك إلا عن تدعيم الطابع التفاعلي لمناقشاتنا وتعزيزه.

ولا بد أن أذكر أن إحدى الملاحظات الأولى على التقرير السنوي هي بلا شك أن عبء أعمال المجلس قد زاد بشكل هائل. ويعود ذلك ببساطة إلى أثر العولمة، كما ذكر السفير غرينستوك بكل حق. فالعولمة تتطلب من المجلس أن يضطلع بقدر أكبر من العمل وأن يضطلع به على وجه أفضل. وهذان المطلبان اللذان يتناقضان بعض الشيء يتسببان في إطالة الوقت الذي ننفقه في المداولات إطالة أسية كثيرا ما تختبر حدودنا البدنية بغية السماح للمجلس بأن يجري الاتصالات على نحو أفضل مع بقية أعضاء الأمم المتحدة، وفيما يتجاوز ذلك، مع الأطراف الأخرى في العلاقات الدولية. وهذه مشكلة حقيقية علينا أن نواجهها. إنني بعد اطلاعي على التقرير، ألاحظ أن ما ينقصه هو سرد العلاقات التي يقيمها المجلس والأمم المتحدة بشكل عام وعلى نحو متزايد وملائم مع كيانات من غير الحكومات وغير الدول. وبحلول العولمة، أصبح دور هذه الأطراف هاما بشكل متزايد ويجب أن نأخذ ذلك في اعتبارنا.

وهناك أعمال يجب أن نضطلع بها في هذا الاتجاه. وأعلم أن هذا الموضوع غاية في الحساسية، بل إنه مشكلة تواجهها منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأعتقد أن هناك عملا على المجلس أن يؤديه في هذا المضمار. والسفير لفيت تكلم في هذا الصدد عن الاجتماعات على منوال آريا. وهذه صيغة مفيدة، إلا أنه؛ أولا، لا يجري استعمالها بانتظام؛ وثانيا، هي غير كافية.

وهناك نقطة ثانية أود أن أثيرها في سياق شراكة المجلس مع مختلف الأطراف، وهي أهمية الشراكة، ليس مع الدول الأعضاء فحسب، بل مع المنظمات الإقليمية أيضا. ومن هذا المنطلق، أعتقد أن حالة غرب البلقان ذات دلالة كبرى. وقد أقام المجلس شراكة موفقة ومفيدة للغاية مع منظمات إقليمية قوية ومستعدة للاضطلاع بمسؤولياتها، منها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وهذه الشراكة ناجحة جدا في حالة البوسنة والهرسك وكوسوفو، حيث يوفر المجلس إطارا قانونيا وسياسيا للأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات الإقليمية، التي تحدد قرارات مجلس الأمن عملها الميداني تحديدا دقيقا.

وفي أفريقيا مثال آخر على ذلك. ذلك أن المجلس يكرس لمختلف الصراعات الأفريقية، وهو مصيب في ذلك، قسطا كبيرا من وقته، لعله يتراوح بين ٦٠ و ٧٥ في المائة. وتجدر بنا الإشارة إلى أن ضعف الشركاء الأفارقة المحليين يفرض على المجلس القيام بمزيد من العمل، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بإنشاء الاتحاد الأفريقي. فمن الأهمية بمكان أن تغدو هذه المنظمة الأفريقية الجديدة شريكا أكثر فعالية للمجلس في إدارة مختلف الأزمات الأفريقية مما كان عليه الحال حتى الآن.

وفي معرض الحديث عن أفريقيا، أود أن أذكر بضع كلمات عن الصومال. وهنا أتفق تماما مع ملاحظات سفير النرويج سترومان. فقد اتخذ الرئيس البلغاري للجنة الجزاءات الخاصة بالصومال الخطوات اللازمة لإحياء هذه اللجنة الخامدة. وليس تنفيذ الجزاءات والحظر على الأسلحة سوى جزء من الاستراتيجية العامة التي يجب على المجلس وضعها فيما يتعلق بذلك البلد الذي أُهمل لفترة أطول مما ينبغي.

وأود في الختام أن أشير إلى الدور الذي أداه بعض الأفراد. وقد ذكر السفير غرينستوك ذلك، ولا يسعني إلا أن أقول إنه يخطر لي مثلان في هذا الصدد. الأول هو الدور الحاسم الذي أداه السفير ليفيت في مختلف بعثات المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى. فقد أسهمت طاقته

وتصميمه بقدر كبير. وإذا أصبحنا نرى بصيص أمل في آخر النفق بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فالفضل في ذلك إلى حد ما يعود إلى السفير ليفيت. المثال الثاني، والذي أشار إليه الكثيرون، هو العمل الذي يقوم به السفير غرينستوك على رأس اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهي نموذج للشفافية. وأتفق كل الاتفاق مع جميع من سبقني من المتكلمين في أن النموذج الذي قدمه وفد المملكة المتحدة وسفيرها هو بحق مثال يقتدي به المجلس في الحوار مع الدول الأعضاء.

ويمكن أن نخلص إلى استنتاجين بعد قراءة هذا التقرير. لقد أبدى المجلس فعاليته كلما اتحدت صفوفه. ويدرك أعضاء المجلس أن الوفد البلغاري يعمل بدأب على تحقيق هذه الوحدة، فبدون الوحدة يصعب جدا الحفاظ على الدور الجوهري والمحوري الذي يؤديه المجلس في العلاقات الدولية. وجليّ أن هذين الجانبين، أي الوحدة والمحورية، يعزز كل منهما الآخر، كما يتضح من قراءة التقرير.

والآن أستأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

هل لي أن أعتبر أن المجلس يعتمد مشروع التقرير بعد تصويبه؟

لعدم وجود اعتراض، تقرّر ذلك.

سيصدر هذا القرار في مذكرة لرئيس مجلس الأمن، تصدر بوصفها الوثيقة S/2002/1068.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.